أثر الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة العالمية على الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي

أثر الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة العالمية على الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي

إعـــــداد
الدكتور/ عبدالرحمن عبيد مصيقر
أستاذ مشارك
دائرة البحث العلمي
مركز البحرين للدراسات و البحوث

الطبعة الأولى ١٩٩٧ م
منظمة الأغذية و الزراعة – المكتب الإقليمي للشرق الأدنى – القاهرة
مركز البحرين للدراسات و البحوث – البحرين

- أثر الإتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة العالمية على الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي
- إعداد الدكتور عبدالرحمن مصيقر
- الطبعة الأولى ١٩٩٨م

للحصول على نسخة إضافية يرجى الإتصال بـ :

المكتب الإقليمي للشرق الأدني
منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة
ص . ب : ٢٢٢٣
القاهرة – جمهورية مصر العربية
هاتف : ٣٣٧٢٢٢٩ – ٣٣٧٢٧٨٩
فاكس : ٣٤٩٥٩٨١
تلكس : ٢١٠٥٥ FAONE UN

أو

مركز البحرين للدراسات و البحوث
دائرة المكتبة و المعلومات
ص . ب ٤٩٦
المنامة – دولة البحرين
هاتف : ٧٥٤٥٢٧ – ٧٥٤٧٥٧
فاكس : ٧٥٤٨٣٥

الأوصاف المستخدمة في هذا المطبوع و طريقة عرض موضوعاته لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة ، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها و تخومها .

رقم الإيداع في المكتبة العامة **٢٢٣٥ د . ع / ٩٧م**

تمهيـــــــد

عهد المكتب الإقليمي للشرق الأدنى التابع لمنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة إصدار سلسلة من الدراسات حول الوضع الغذائي و التغذوي في دول الشرق الأدنى و من ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي و على سبيل المثال أصدر المكتب الإقليمي دراسات حول العادات الغذائية في دول الخليج العربية و الأمراض المزمنة المرتبطة بالتغذية في دول الخليج العربية والوقاية و السيطرة على نقص العناصر الغذائية الدقيقة في دول مجلس التعاون الخليجي .

كما إهتم المكتب الإقليمي للشرق الأدنى بدراسة تأثير التغيرات الإجتماعية و الإقتصادية على الوضع الغذائي في المنطقة و تأتي الدراسة الحالية إستكمالا لهذه الدراسات و لتغطية مختلف الجوانب المتعلقة بالحالة الغذائية و التغذوية في دول الشرق الأدنى .

تقديـــم

تعتمد معظم دول مجلس التعاون الخليجي إعتمادا كبيرا على إستيراد المواد الغذائية لتلبية الإستهلاك المحلي من الغذاء . و تحاول هذه الدول جاهدة في تحقيق الأمن الغذائي بعدة طرق منها تشجيع الصناعات الغذائية الوطنية ، و تشجيع زراعة المحاصيل الزراعية ، و وضع التشريعات و القوانين اللازمة لإستيراد و رقابة الأغذية . و قد حققت بعض هذه الدول نتائج ملموسة في هذه المجالات .

و مع ظهور منظمة التجارة الدولية (WTO) و إشرافها على الإتفاقات التجارية مثل إتفاقية الجات و غيرها فإن دول مجلس التعاون الخليجي ستواجه وضعا إقتصاديا جديدا يتطلب تكثيف الجهود و إجراء المزيد من الدراسات لتحقيق التعاون الإقتصادي بين دول المجلس لمواجهة هذا الإنفتاح التجاري .

و تحاول الدراسة الحالية إلقاء بعض الضوء على أثر الإتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة العالمية على الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي .

و يسر مركز البحرين للدراسات و البحوث أن يتعاون مع منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة – المكتب الإقليمي في القاهرة في إصدار هذه الدراسة . و نأمل أن تكون هذه البادرة بداية للتعاون و التنسيق مع منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة في مجال الدراسات و البحوث المتعلقة بشؤون الزراعة و الغذاء .

و الله ولي التوفيق ،،،

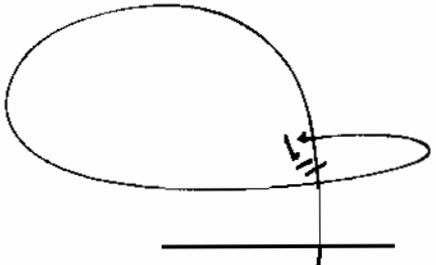

د. سلمان راشد الزياني
الأميـــن العـــام
مركز البحرين للدراسات و البحوث

المحتويـــات	الصفحة

- ***المقدمة*** ١

- ***الجزء الاول:***
- أهم الجوانب المتعلقة بالصناعات الغذائية في اتفاقات منظمة التجارة الدولية.
أولا : المبادئ الرئيسية لمعاهدة الجات. ٢
ثانيا : التجارة في المنتجات الزراعية الغذائية. ٣
ثالثا : الاتفاقية بشأن الصحة العامة والصحة النباتية. ٤
- تأثير معاهدة الجات على اسعار المنتجات الزراعية والغذائية . ٥

- ***الجزء الثاني:***
- تاثير التغيرات في البنية التجارية الدولية على تجارة المنتجات الغذائية في منطقة الشرق الادنى :
أ- التغيرات في بنية التجارة الخارجية. ١٣
ب- المميزات البارزة للزراعة والتجارة في المنطقة. ١٦
ج- التعاون الاقليمي. ١٦
د- اجراءات الصحة والصحة النباتية. ١٧
هـ- تطبيقات اتفاقية جولة الارغواي للسياسات المحلية. ١٩
و- التوصيات. ٢١

- ***الجزء الثالث:***
- تحليل آثار اتفاقات منظمة التجارة الدولية على الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي:
أولا : التاثير على الاستيراد والتصدير. ٢٣
ثانيا : التاثير على سياسات دعم الصناعات الغذائية والزراعية. ٢٥
ثالثا : التأثير على الانتاج المحلي والقدرة على المنافسة. ٢٥
رابعا : تأثير تطبيق حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. ٢٩
خامسا : التأثير على معايير وجودة المنتجات الغذائية المحلية. ٣٠

- ***الجزء الرابع:***
بعض المقترحات لمواجهة تحديات اتفاقية الجات :
أولا : ملخص لاهم الآثار الايجابية والسليمة لاتفاقية الجات على دول المجلس ٠ ٣٣
ثانيا : مقترحات لمواجهة تحديات اتفاقية الجات لدعم الصناعات الغذائية في دول المجلس ٠ ٣٥
- ***المراجع.*** ٣٩
- ***الملاحق .*** ٤١

مقدمـــة

لم تحظى اتفاقية بالاهتمام والمناقشة مثل ما حظيت به الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والتي تختصر بكلمة الجات (GATT) وهي معاهدة دولية تنظم المبادلات التجارية بين الدول الموقعة على الاتفاقية أو ما يسمى بالأطراف المتعاقدين ٠ والهدف الرئيسي للجات هو تحرير التجارة الدولية او ان صح التعبير ازالة الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول امام حركة السلع عبر الحدود الدولية وفتح الاسواق واتاحة اوسع المجالات للمنافسة الدولية (العيسوى ، ١٩٩٥م)٠

وقد تمخض عن هذه الاتفاقية قيام منظمة التجارة الدولية (WTO) وهي كيان دولي سوف يقوم بالاشراف على تنفيذ اتفاقية الجات والاتفاقات التجارية الاخرى المرتبطة بالجات ٠

وقد أدى هذا الوضع الجديد في التجارة الدولية الى ظهور العديد من التساؤلات حول مدى التأثير الايجابي والسلبي او ربما كلاهما على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والزراعية في الدول النامية ٠ وحاولت الكثير من الدراسات التنبؤ ببعض التأثيرات وكانت اغلب الدراسات التي تطرقت الى تأثير اتفاقية الجات على الأمن الغذائي في الوطن العربي متشائمة وتنذر بتأثيرات سلبية على الدول العربية خاصة و أن هذه الدول تعتبر من اكبر الدول المستوردة للغذاء في العالم ٠ وتعتقد بعض الدراسات ان دول مجلس التعاون الخليجي لن تتأثر بالمستوى الذي سوف تتأثر به الدول العربية الأخرى ٠

وتحاول الدراسة الحالية استعراض مدى تأثير اتفاقية الجات على الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي٠ وقد قسمت الدراسة الى ٤ أجزاء رئيسية٠ الجزء الاول : يشرح باختصار اهم المبادئ التي تتضمنها اتفاقية الجات خاصة تلك المتعلقة بالاغذية ، ومدى تأثير هذه الاتفاقية على أسعار الاغذية في العالم ٠ أما الجزء الثاني فيتطرق الى تأثير التغيرات في البيئة التجارية الدولية على تجارة المنتجات الغذائية في منطقة الشرق الأدنى ويعتمد هذا الجزء على اجتماع الخبراء الأقليمي حول أثر تطورات التجارة الدولية على القطاع الزراعي الذي عقد في قبرص عام ١٩٩٤م ٠ ونحاول في الجزء الثالث تحليل بعض آثار اتفاقات منظمة التجارة الدولية على الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي وقد ركز هذا الجزء على الجوانب الفنية أكثر من الجوانب الاقتصادية ويرجع ذلك الى خلفية الباحث وكذلك الى النقص في المعلومات المتعلقة بالتاثير الاقتصادي لهذه الاتفاقات على الصناعات الغذائية في دول المجلس ٠ ونحاول في الجزء الرابع ان نستعرض بعض الاقتراحات التي يمكن ان تساهم في مواجهة تحديات اتفاقية الجات بالاضافة الى الجوانب الفنية في تحسين وتطوير الصناعات الغذائية في دول المجلس ٠

وأخيرا فان الدراسة الحالية هي محاولة لتقديم بعض التصورات لتأثيرات اتفاقية الجات على الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي ٠ ونأمل ان تكون هذه الدراسة نواة لدراسة أعمق وأشمل حول اثر اتفاقات التجارة الدولية الجديدة على الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي وعلى الصناعات الأخرى ٠

الجزء الأول

أهم الجوانب المتعلقة بالصناعات الغذائية في اتفاقات منظمة التجارة الدولية

أولا : المبادئ الرئيسية لمعاهدة الجات :

عندما تنظم الدول الى اتفاقية الجات فانها تتعهد بالالتزام بمجموعة من الاجراءات والضوابط لتنظيم التجارة الدولية ومن اهم المبادئ (أو الالتزامات) التي يجب ان تقوم بها الدول المتعاقدة هي (العيسوى ، ١٩٩٥) :

١ - الالتزام بان التعريفية الجمركية هو الوسيلة الوحيدة للحماية أي لتقييد الواردات من الدول الاخرى كقاعدة عامة ٠ ويجوز في حالات خاصة مثل تصحيح الخلل الكبير في ميزان المدفوعات تقييد التجارة ٠

٢ - عدم التمييز في التعريفة الجمركية أي ان المنتج المستورد من اية دولة متعاقدة يعامل بنفس الطريقة التي يعامل بها المنتج المستورد من دولة متعاقدة اخرى ٠

٣ - التخلي عن الحماية وتحرير التجارة الدولية على المدى الطويل وذلك بالدخول في مفاوضات للتخفيض المتبادل للتعريفات الجمركية ومحاولة تثبيت هذه التعريفات وعدم رفعها بعد ذلك الا وفقا لاجراءات محددة قد تؤدي الى تقديم بعض التعويضات الى الاطراف المتضررة من زيادة التعرفة ٠

٤ - الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة للدولة الاكثر رعاية وهذا يعني ان اية ميزة او حصانة او معاملة تفضيلية اخرى تتعلق بالتعريفات الجمركية او الرسوم الاخرى (أيا كان نوعها) المفروضة على الاستيراد او التصدير او غير ذلك يمنحها طرف متعاقد للمنتج الناشئ في اية دولة اخرى (سواء كانت متعاقدة او غير متعاقدة) او المنتج المتجه اليها ، سوف تمنح فورا من دون قيد او شرط لكل الدول المتعاقدة الاخرى في اتفاقية الجات ٠

٥ - الالتزام بمبدأ المعاملة القومية وهذا يعني عدم اللجوء الى القيود غير التعريفية مثل الضرائب او الرسوم او القوانين والقرارات والاجراءات التنظيمية الاخرى كوسيلة لحماية المنتج المحلي ومن ثم التمييز ضد المنتج المستورد ٠ ويجب على الدول المتعاقدة في الجات ان تلتزم باعطاء السلعة المستوردة معاملة لا تقل امتيازا عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة والمنتجة محليا ٠

٦ - التعهد بتجنب سياسة الاغراق ويقصد بها عدم تصدير المنتجات باسعار اقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في نفس البلد ، اذا كان من شأن ذلك ايقاع ضرر كبير بمصالح المنتجين المحليين في الدولة المتعاقدة المستوردة او التهديد بوقوع هذا الضرر ٠ وتخول الاتفاقية الطرف المتعاقد فرض رسم تعويضي لالغاء اثر الاغراق او منع حدوثه من جانب اية دولة اخرى ٠

٧ – الالتزام بتجنب دعم الصادرات وخصوصا الصادرات من السلع غير الاولية (اي المصنوعات) ٠

٨ – امكانية اللجوء الى اجراءات وقائية في حالات الطوارئ مثل اذا واجهت الدولة تدفقا مفاجئا وكبيرا من الورادات من سلع معينة بحيث يشكل هذا التدفق ضررا جسيما على المنتجين المحليين لهذه السلع او يهدد بوقوع مثل هذا الضرر ، فان الدولة يمكنها ان تفرض قيودا تجارية على هذه السلع (مثل تعرفه جمركية جزئية او كلية) ويشترط ان يطبق هذا الاجراء الوقائي لحماية الصناعة المحلية من دون تمييز بين الدول المتعاقدة ٠ مع الالتزام بالغاء هذه الاجراءات خلال فترة زمنية معينة اي ان هذا الاجراء مؤقت لغرض اعطاء الصناعة المحلية غير القادرة على المنافسة فرصة للتكيف واعادة اكتساب القدرة التنافسية ٠

٩ – امكانية التقيد الكمي للتجارة في حالة وقوع ازمة في ميزان المدفوعات اي يحق لأي دولة تواجه انخفاضا كبيرا في احتياجاتها الدولية ان تفرض قيودا على كمية او قيمة السلع المسموح باستيرادها بشرط ان يتعهد بتخفيف هذه القيود تدريجيا والغاءها تماما عندما تزول الظروف التي استدعت فرضها٠

١٠ – المعاملة المتميزة الاكثر تفضيلا للدول النامية ٠ أي يمكن للدول النامية حماية الصناعات الناشئة لديها من خلال تمتعها باجراءات اضافية مثل :

أ – مرونة كافية في تعديل هيكل التعرفة الجمركية بما يوفر الحماية اللازمة لقيام صناعة ما ٠

ب– تطبيق قيود كمية لاحتواء الخلل في ميزان المدفوعات الناتج من الزيادة الكبيرة والمستمرة في الطلب على الواردات المترتبة على برامج التنمية الاقتصادية ٠

ج – اعفاء الدول النامية من تقديم مقابل كامل لكل ما تقدمه الدول المتقدمة من تنازلات او تخفيضات جمركية.

ويمكن للدول النامية الاستفادة من هذا الالتزام في الحصول على مزايا تجارية من الدول المتقدمة لايجرى تعميمها على بقية الاطراف المتعاقدة ٠

ثانيا : التجارة في المنتجات الزراعية الغذائية :

اهتمت اتفاقية الجات بالانتاج الزراعي والغذائي لما تمثله هذه المنتجات من دعم للاقتصاد القومي للعديد من الدول بالاضافة الى اعتماد الدول النامية على الانتاج الزراعي كمصدر أساسي لتغذية المجتمع ، ويمكن تلخيص الجوانب المرتبطة بالمنتجات الزراعية والغذائية فيما يلي :

١ – تقوية وتحرير التجارة الدولية في المحاصيل الزراعية والغذائية وذلك بفتح الاسواق للمنتجات الزراعية عن طريق تحويل القيود غير التعريفية على السلع الزراعية الى قيود تعريفية مكافئة من حيث ما تنطوي عليه من حماية، مع التعهد بعدم الرجوع الى فرض قيود غير تعريفية بعد اتمام عملية التمويل٠ ويقصد بالقيود غير التعريفية القيود او الحصص الكمية على الواردات واجراءات الترخيص بالاستيراد من دول

معنية والرسوم المتغيرة على الواردات واشتراط حد ادنى بسعر المنتج المستورد وغيرها من الاجراءات التي تقيد عبور المنتجات الزراعية الى دول اخرى ٠

٢ - تخفيض التعريفات ، سواء تلك الناتجة من عملية تحويل القيود غير التعريفية المذكورة سابقا او غيرها من التعريفات المفروضة على واردات المنتجات الزراعية ويبلغ هذا الخفض ٣٦٪ في الدول المتقدمة و ٢٤٪ في الدول النامية ٠

٣ - خفض الدعم المحلى للمنتجات الزراعية وهو الدعم الذي لايوجه الى الصادرات من المحاصيل والمنتجات المراعية بنسبة ٢٠٪ وذلك خلال ست سنوات للدول المتقدمة و٣ر١٣٪ خلال عشر سنوات للدول النامية ٠ ويترك للدول حرية اختيار السياسات او المنتجات التي نراها ملائمة لاحداث مثل هذا الخفض ويستثنى من هذا الاجراء في الحالات التالية :

أ - اذا كان الدعم المحلي لايزيد عن ٥٪ من قيمة الانتاج الكلي للدولة من المنتج الرئيسي او ٥٪ من قيمة الانتاج الزراعي في السنة نفسها على التوالي وذلك بالنسبة للدول المتقدمة وتبلغ النسبة ١٠٪ في حالة الدول النامية ٠

ب - يجوز للدولة النامية عدم اجراء التخفيض المطلوب في دعم المنتجات الزراعية اذا كان هذا الدعم لغرض تشجيع التنمية الزراعية ٠

٤ - دعم الصادرات الزراعية وذلك بتخفيض اعانات تصدير السلع الزراعية بنسبة ٣٦٪ من قيمة الدعم الاجمالي وبنسبة ٢١٪ من كميات الصادرات الخاضعة للدعم في فترة الأساس (١٩٨٦-١٩٩٠) خلال ٦ سنوات في حالة الدول المتقدمة ٠ وبنسبة ٢٤٪ من القيمة و١٤٪ من الكمية خلال ١٠ سنوات في حالة الدول النامية ٠

ثالثا : الاتفاقية بشأن الصحة العامة والصحة النباتية :

وضعت العديد من الدول بعض القيود المفروضة على الواردات من مناطق معنية او المنتجات الحاملة للامراض التي تصيب الانسان او النبات او الحيوان٠ وقد برزت هذه الاجراءات المفروضة على الواردات بموجب احكام المادة عشرين من اتفاقية الجات والتي تنص من بين امور اخرى على حق البلدان في اتخاذ تدابير لوقاية حياة الانسان والنبات والحيوان ٠

وتشير منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (١٩٩٦) الى انه سوف يضفى عدد معين من الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولة المزيد من الاهمية على الاتفاقيات الجديدة لتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية ، وتتزايد باستمرار مطالبات الجماعات المعنية بشؤون البيئة والمدافعين عن سلامة الاغذية بضرورة استخدام اجراءات الرقابة على الواردات لتدعيم الاساليب السليمة في انتاج الاغذية وتصنيعها وتسويقها٠ وقد تدعو هذه الجماعات الى فرض حظر على الواردات من السلع المنتجة في مناطق معينة او السلع المنتجة باساليب غير سليمة ٠

وتتضمن الاتفاقية بشان تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية العناصر الاساسية التالية :

١ - يحق للبلدان الاعضاء اتخاذ التدابير الضرورية لحماية حياة او صحة الانسان والحيوان او النبات ٠

٢ - على البلدان الاعضاء عدم تطبيق اي تدابير لحماية صحة الانسان والنبات الا بقدر ما يلزم لحماية حياة او صحة الانسان والحيوان او النبات ، واستناد هذه التدابير الى المبادئ العلمية وعدم الاحتفاظ بها دون ادلة علمية كافية ٠

٣ - ان تستند البلدان في وضع تدابيرها المتعلقة بالصحة والصحة النباتية على المعايير الدولية ، ويفترض ان تتماشى تلك التدابير ، المتناسقة مع المعايير الدولية والتي تعتبر ضرورية لحماية حياة او صحة الانسان والحيوان او النبات مع الاحكام ذات الصلة في الاتفاقية المذكورة ٠ وقد حددت الاتفاقية المعايير والخطوط التوجيهية والتوصيات لهيئة الدستور الغذائي والتي تتولى منظمة الاغذية والزراعة الاشراف على ادارتها ، باعتبارها الجهة الدولية المرجعية للاتصال فيما يخص المنازعات التجارية ذات الصلة بتدابير حماية سلامة الاغذية ٠ كما تتيح الخطوط التوجيهية والتوصيات التي وضعت في اطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والتي تتولى المنظمة الاشراف على ادارتها ايضا ، الجهة المرجعية للاتصال فيما يخص وقاية صحة النباتات٠

٤ - تدعو الاتفاقية الى وضع قواعد دولية مقبولة وفعالة فيما يتعلق بالصحة العامة والصحة النباتية ٠

٥ - تحدد الاتفاقية مبادئ الوضوح التي غالبا ما اهملت ٠

٦ - تتيح الاتفاقية استخدام الآلية الجديدة لتسوية النزاعات في منظمة التجارة الدولية في فض المنازعات المتعلقة باتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية ٠

تأثير معاهدة الجات على اسعار المنتجات الزراعية والغذائية :

(أ) ارتباط اسعار المنتجات الزراعية بالاقتصاد الوطني (منظمة الاغذية والزراعة ،١٩٨٩) .

ترتبط اسعار الاغذية ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الوطني للدولة خاصة في الدول النامية وذلك راجع الى تميز هذه الدول بالخصائص التالية :

١ - النصيب الاكبر الذي يأثر به القطاع الزراعي في الناتج القومي والعمالة٠
٢ - دور الزراعة في كسب النقد الاجنبي والاقتصاد في انفاقه ٠
٣ - اعتماد التصنيع في مراحله الاولى على الخامات الزراعية من اجل التصنيع الزراعي وعلى السوق الريفية لتستوعب الكثير من المنتجات الصناعية ٠
٤ - النسبة العالية التي ينفقها الفرد من دخله على الغذاء ٠

وبناء على هذه الخصائص فان اسعار المنتجات الغذائية تؤثر تاثيرا مباشرا على الدخل والناتج الزراعي وعلى الطلب الذي يواجه القطاع الزراعي، كما انها تؤثر بصورة غير مباشرة فى العرض والطلب على السلع غير الزراعية واسعارها ٠ وتؤثر هذه التغيرات على ايرادات الدولة ومصروفاتها فضلا على الصادرات والواردات الزراعية وغير الزراعية على السواء ٠ وقد يؤدي ارتفاع اسعار الاغذية الى زيادة في اجور العاملين في الصناعة وزيادة التضخم وتقليل الارباح والانتاج فى قطاع الصناعة ٠ ويوضح الجدول رقم (١) التاثيرات التي يمكن تحدثها التغيرات في الاسعار الزراعية في الدول النامية التي تعتمد على الزراعة كمصدر اساسي للدخل القومي ٠

(ب) تأثير تحرير التجارة الدولية على اسعار الاغذية في العالم :*

حاولت منظمة الاغذية والزراعة وضع تقدير كمي لحصر مدى تأثير اتفاقية الجات (جولة الاورغواي) على الاسواق الزراعية وتدفقات التجارة (يتضمن الاطار ١٢ شرحا للمنهجية المستخدمة في وضع هذا التقدير) ٠ ويلخص الجدول ٢ تأثيرات جولة اوروغواي ، وفقا لهذا التقدير على مستويات الاسعار ٠ وتعكس الارقام الواردة التغيرات المتوقعة في النسب المئوية للأسعار في عام ٢٠٠٠ مقارنة بالاسعار التي كانت سائدة في فترة الأساس من ١٩٨٧ الى ١٩٨٩ ٠ وقد حسبت التغيرات الشاملة في مستويات الأسعار على أساسين هما : الأثر التقديري لخط الاساس حتى بدون تأثيرات جولة اوروغواي ، والاثر التقديري الناجم عن جولة اوروغواي٠ وجاءت حصيلة التغير في الاسعار بما يعزى الى تأثير جولة اوروغواي ايجابية بالنسبة لجميع السلع ، وهي تتراوح باستثناء بروتينات المساحيق الزيتية بين ٤٪ و١١٪ .

ويكفي هذا التأثير ، رغم نسبته المئوية الصغيرة لأن يعكس اتجاه الهبوط المتوقع في أسعار بعض السلع من منظور تغير الأسعار وفقا لتأثيرات خط الأساس ٠

وبالمقارنة مع فترة الاساس ، فان اسعار كل من الصادرات والواردات في البلدان النامية تزداد بالقيم الحقيقية ٠ واذا ما نقلت هذه الزيادات الى المنتجين والمستهلكين المحليين فانها ستدعم قطاع البضائع المتاجر بها ازاء قطاعي الخدمات المحلية ومحاصيل الكفاف ، وهما قطاعان لايشهدان اي نشاط تجاري تقريبا بمستوى مهم ٠ ولذلك فان احجام الاستيراد والتصدير ستتأثر على الارجح وستؤثر ايجابا أو سلبا على الميزان التجاري للسلع الزراعية الرئيسية ٠

ومن المحتمل ان تؤثر نتائج جولة اوروغواي على فواتير الواردات الغذائية للبلدان النامية بما يحدث زيادة ضخمة في قيمة تلك الفواتير (الجدول٣) ٠ وبالنسبة الى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض بات من المنتظر ان تزيد قيمة فواتير الواردات من الاغذية بمبلغ ٩٫٨ مليار دولار (أي بنسبة ٥٥٪) في عام ٢٠٠٠ ، وان ما يقدر بنحو ٣٫٦ مليار دولار من هذه الزيادة (نسبة ١٤٪) ستترتب على نتائج جولة اوروغواي ٠

---

* يعتمد هذا الجزء على تقرير منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة حول "التجارة بالسلع الزراعية هل تدخل عصرا جديدا" انظر في قائمة المراجع ، الصفحات ٢٣٧-٣٤١ ٠

جدول (١)

تأثير التغييرات في سياسات الأسعار الزراعية في الدول النامية

طبيعة التغيير	أهم النتائج التي لوحظت في عملية محاكاة واحدة في النموذج
زيادة أسعار المنتجين (باب المزرعة) في نظام الأغذية المحلية	إزدياد الإنتاج من المحاصيل الغذائية المحلية . إنخفاض إنتاج محاصيل التصدير . إرتفاع دخل منتجي الأغذية و بالتالي إتساع نطاق الطلب . حدوث تأثيرات تضخمية في إرتفاع أسعار المستهلكين . زيادة إعتمادات الميزانية لشراء الأغذية . إنخفاض نصيب المدخرات الحكومية من العائدات الكلية .
زيادة أسعار "باب المزرعة" لمحاصيل التصدير	زيادة إنتاج السلع الزراعية المعدة للتصدير . إنخفاض الإنتاج المحلي من الأغذية . التأثيرات التي يتعرض لها الإقتصاد الكلي مماثلة لتلك الواردة أعلاه و إن كانت أقل منها قوة .
زيادة إعانات الأغذية للمتسهلكين	زيادة إستهلاك المواد الغذائية و غير الغذائية بالنظر إلى زيادة القوة الشرائية . زيادة الواردات الغذائية . تأثيرات معاكسة على ميزان المدفوعات في المدى القصير على الأقل . إرتفاع التكاليف المالية للإعانات .
زيادة دعم المستلزمات الزراعية (أو خفض رسوم الإستيراد على المستلزمات المستوردة)	زيادة الإنتاج الزراعي . إرتفاع الإستهلاك و الدخل لجميع القطاعات و إن كان الدخل الزراعي يزيد عن الأجور و الأرباح . إرتفاع التكاليف المالية (أو إنخفاض عائدات الجمارك) .
خفض أسعار الصرف	زيادة الإنتاج الزراعي . تحول الموارد إلى الزراعة . تنشيط الصادرات . إنخفاض الأجور الحقيقية مع إرتفاع أسعار المستهلكين . تأثير تضخمي شامل . زيادة العائدات الحكومية من تصدير السلع الزراعية .

المصدر : منظمة الأغذية و الزراعة (١٩٨٩م) .

جدول (٢)

التغيرات في الأسعار العالمية للأغذية بحلول عام ٢٠٠٠م مقارنة بمستويات الأسعار في ١٩٨٧-١٩٨٩م

	خط الأساس	جولة أوروغواي	المجموع
	(..... نسبة منوية .....)		
القمح	-٣	+٧	+٤
الأرز	+٧	+٨	+١٥
الذرة	+٣	+٤	+٧
الدخن / الذرة الرفيعة	+٥	+٥	+١٠
الحبوب الأخرى	-٢	+٧	+٥
الدهون و الزيوت	-٤	+٤	صفر
بروتينات المساحيق الزيتية	+٣	صفر	+٣
لحوم الأبقار	+٦	+٨	+١٤
لحوم الخنازير	+٣	+١٠	+١٣
لحوم الضأن	+١٣	+١١	+٢٤
لحوم الدواجن	+٥	+٩	+١٤
الألبان	+٣٣	+٨	+٤١

المصدر : منظمة الأغذية و الزراعة (١٩٩٦م) .

جدول (٣)

تكاليف إستيراد الأغذية في البلدان النامية و بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض[١] في السنوات السابقة و الإسقاطات[٢]

	عدد البلدان	الواردات الفعلية ١٩٨٧-١٩٨٩	الإسقاطات (٢٠٠٠)	حجم الزيادة	الزيادة الناجمة عن تأثيرات جولة أوروغواي
	(..... بآلاف الملايين من الدولارات .....)			(.... النسبة المئوية .....)	
العالم					
جميع البلدان النامية	١٣٧	٤٠ر٠	٦٤ر٧	٢٤ر٧	٣ر٦
بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض	٧٢	١٧ر٨	٢٧ر٦	٩ر٨	١ر٤
أفريقيا					
جميع البلدان النامية	٥٢	٦ر٠	١٠ر٥	٤ر٥	٠ر٥
بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض	٤٣	٣ر٥	٦ر٣	٢ر٨	٠ر٢
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي					
جميع البلدان النامية	٤٦	٨ر٠	١٢ر٧	٤ر٧	٠ر٣
بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض	١٠	١ر٦	٢ر٤	٠ر٨	٠ر١
الشرق الأدنى					
جميع البلدان النامية	١٩	١١ر٥	١٦ر٨	٥ر٣	٠ر٨
بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض	٦	٣ر٧	٤ر٧	١ر٠	٠ر١
الشرق الأقصى					
جميع البلدان النامية	٢٠	١٤ر٥	٢٤ر٧	١٠ر٢	٢ر٠
بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض	١٣	٩ر٠	١٤ر٢	٥ر٢	١ر٠

(١) تشمل البلدان التي تعاني عجزا في صافي الحبوب (محسوبا على أساس معدل السنوات الخمس الماضية) و التي يقل فيها دخل الفرد في ١٩٩٣ عن ١٣٤٥ دولارا و هو الحد الأدنى الذي وضعه البنك الدولي للحصول على مساعدات الإتحاد الدولي للتنمية .

(٢) تشمل الأغذية الحبوب و البذور الزيتية و منتجاتها و اللحوم و منتجات الألبان .

المصدر : منظمة الأغذية و الزراعة (١٩٩٦م) .

اما تأثير نتائج جولة اوروغواي على افقر البلدان المستوردة للاغذية فهو امر يدعو للقلق بوجه خاص ٠ وحدثت حالات تلقت خلالها البلدان النامية ذات الدخل المنخفض اعانات مستهدفة للصادرات بحيث مكنت تلك البلدان من تسديد مبالغ تقل عن السعر السائد في الاسواق العالمية ٠ ومع خفض هذه الاعانات المستهدفة سيترتب على تلك البلدان بصورة متزايدة تسديد مبالغ تعادل اسعار السوق العالمية في وقت بات فيه من المنتظر ان ترتفع الاسعار في السوق العالمية ٠ وهناك ايضا بعض القلق الناجم عن احتمال ان تصبح المعونات الغذائية المقدمة محدودة بدرجة اكبر في المستقبل نظرا لنفاد المخزونات الفائضة ، رغم ان اتفاقية اوروغواي لاتضع اي قيود على كمية المعونات الغذائية المقدمة والتي ارتبطت تاريخيا ارتباطا وثيقا بمستوى المخزونات الفائضة ٠ ومن الواضح ان بعض البلدان سيكون بحاجة الى مساعدات لتحسين مستويات الاستهلاك ٠

وقد وضعت دراسات عديدة بشان التأثيرات المحتملة لتحرير التجارة على الاسعار في اعقاب جولة اوروغواي٠ وتختلف نتائج هذه الدراسات فيما بينها اختلافا كبيرا ، كما انها تختلف اختلافا واضحا في بعض الحالات عن النتائج التي توصلت اليها المنظمة ٠ وبصفة عامة تتسم احدث التقديرات التي تستند على النتائج الحالية لجولة اوروغواي بقدر أكبر من الاحتراس فيما يتعلق بتقدير الاسعار مقارنة بتقديرات منظمة الاغذية والزراعة ٠ وتشير احدى الدراسات التي وضعها البنك الدولي اعتمادا على نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الواقع الى حدوث زيادة متواضعة جدا في اسعار معظم السلع الرئيسية الداخلة في التجارة ، كما هو موضح في الجدول (٤) ٠

ولاحظت الدراسة ان مغزى التغير المنتظر في الاسعار ، في اطار عدم استقرار اسعار السلع العالمية وانخفاضها ، ضئيل جدا ٠ وعلى ذلك فسيكون لهذه التغييرات تأثير قليل جدا على رفاهية البلدان النامية ٠ كما ان من المنتظر حدوث انخفاض متواضع بالنسبة الى بعض السلع ٠ اما التغييرات السلبية في الاسعار فسوف تنجم من المرونة المتقاطعة بين المحاصيل مع السكر والارز والقطن ، وهي السلع التي ستبقى تتمتع بمزيد من الحماية مقارنة بالمحاصيل الاخرى وتزرع في اراض كانت مخصصة في السابق لمحاصيل تحظى بحماية اقل مثل الحبوب الاخرى ، وتوظيفها عند الحاجة لتجنب اية زيادة ممكنة في فواتير الواردات الغذائية التي قد تنجم عن نتائج جولة اوروغواي خاصة عندما لايكون البلد المعنى قد حقق اية ارباح صافية في القطاعات الاخرى ٠ ويلاحظ ازاء جوانب القلق هذه ان مجموعة قرارات جولة اوروغواي تتضمن احكاما خاصة بالبلدان النامية ، ترد في القرار بشأن "التدابير ذات الصلة بالتأثيرات السلبية الممكنة لبرامج الاصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية" ٠ ويعترف هذا القرار بجوانب القلق التي تساور البلدان النامية ، ويحتاط لبعض الحلول من خلال المعونة الغذائية والمساعدات الفنية بهدف زيادة الانتاجية الزراعية ، ولربما تقديم مساعدات قصيرة الأمد للمساعدة في تمويل الواردات التجارية العادية٠

ومن الاعتبارات المهمة بالنسبة للامن الغذائي تقدير مدى تأثير النقص في انتاج الاغذية ، وهي ظاهرة متكررة الحدوث٠ وبهذا الخصوص ، يعتبر السعى لخفض تأثير حالات النقص على استقرار الأسعار من المزايا المهمة ذات الاسبقية لجولة

اوروغواي . اما الفكرة الكامنة وراء هذا الرأي فهى ان استخدام التعريفات الجمركية والعمل على خفضها ، بهدف زيادة عدد البلدان المفتوحة لتلقي اشارات الاسعار العالمية سيؤديان الى وجود عدد اكبر من الاسواق يمتص الصدمات (الي تنجم على سبيل المثال عن حالات نقص غير متوقعة في الاغذية) ، وسيؤدي ذلك الى التخفيف من أثر تلك الصدمات على الأسعار العالمية .

جدول (٤)

تأثير تحرير التجارة على أسعار السلع الزراعية بحلول عام ٢٠٠٢ مقارنة بمستويات الأساس

السلعـــة	التغير (..... نسبة منوية .....)
القمح	٣ر٨
الأرز	-٠ر٩
الحبوب الخشنة	٢ر٣
السكر	١ر٨
لحوم الأبقار و الخراف	٠ر٦
لحوم أخرى	-٠ر٦
البـــن	-١ر٥
الكاكاو	-٠ر٧
الشاي	-١ر٤
الزيوت النباتية	-٠ر٣
الألبان	١ر٢
منتجات غذائية أخرى	-١ر٤
الصوف	-٠ر٩
القطن	-١ر٢
سلع زراعية أخرى	٠ر٨

المصدر : منظمة الأغذية و الزراعة (١٩٩٦م) .

الجزء الثاني

تاثير التغيرات في البيئة التجارية الدولية على تجارة المنتجات الغذائية في منطقة الشرق الادنى

عقد في قبرص في ٥-٨ اغسطس ١٩٩٤ اجتماع الخبراء الاقليمي حول اثر تطورات التجارة الدولية على القطاع الزراعي في منطقة الشرق الادنى والتي تضم ٢٠ دولة عربية بالاضافة الى قبرص وباكستان وايران وتركيا وافغانستان ومالطا ٠ وقد نظم هذا المؤتمر منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة القبرصية ونظرا لاهمية مداولات هذا الاجتماع لتبيان الاثار السلبية والايجابية للاتفاقيات التجارية الدولية على المنتجات الغذائية في الدول العربية فاننا سوف نستعرض اهم الاستنتاجات التي توصل اليها هؤلاء الخبراء (منظمة الاغذية والزراعة ، ١٩٩٤) :

وهناك العديد من التاثيرات تنطبق الى حدما على دول مجلس التعاون الخليجي وهذه سوف يتم مناقشتها في الجزء الثالث من هذه الدراسة .

(أ) التغيرات في بيئة التجارة الخارجية :

١ - هناك عدة متغيرات هامة في النظام التجاري الزراعي العالمي الذي يمكن ان يكون لها آثار على دول المنطقة ٠ والاهم بين تلك المتغيرات هو الاتفاقية الزراعية لجولة الاوروغواي حول المفاوضات التجارية متعددة الاطراف (MTNs)، والتي تصبح سارية المفعول بحلول يناير ١٩٩٥ ٠ وهناك ايضا متغيرات هامة اخرى مثل اتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا(NAFTA) وزيادة عدد اعضاء الاتحاد الاوروبي الى ١٥ عضوا في يناير ١٩٩٥ بالاضافة الى التطورات السياسة الجارية حاليا ليس فقط في الدول ذات التخطيط الاقتصادي المركزي السائد بل ايضا في عدة دول اخرى في منطقة الشرق الادنى٠ وهذه التغيرات تدفع الى نفس الاتجاه نحو سياسات زراعية مبنية على ظروف السوق السائدة ٠

٢ - من الملاحظ ان الاتفاقية الزراعية كانت نتيجة لتسوية ما بين الاطراف الرئيسية وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي على الرغم من انها سوف تؤثر على جميع الدول الاعضاء وغير الاعضاء بمنظمة التجارة العالمية٠ ويلاحظ ايضا ان الاتفاقية كانت بمثابة الأمر الواقع للدول النامية التي يتوجب عليها ان تحاول الاستفادة القصوى منها من خلال اجراء التعديلات الضرورية في سياساتها بهدف تعظيم الفوائد وتقليل الخسائر الناجمة عنها كما اصبح واضحا ان تحرير التجارة سيكون مفيدا لجميع الدول في المدى الطويل ٠

٣ - اعلنت الاتفاقية الزراعية تحريرا جزئيا للتجارة نظرا لان جزءا كبيرا من التشوهات القائمة في التجارة العالمية للسلع الزراعية سوف يستمر ٠ ان دول المنطقة بحاجة الى ان تكون على حذر فيما يتعلق بالتعريف الغامض لمبدا الدفعات المباشرة التي جرى استثناءها من التزامات التخفيض مما يسمح كذلك للدول الأغنى لابقاء اجراءات حماية اساسية لها في المستقبل٠

٤ – ان اهمية جولة الاوروغواي المتعلقة بالزراعة في المنطقة لا تقتصر فقط على الاتفاقية الزراعية بل تتعداها الى حقوق الملكية الفكرية ، الخدمات ، النسيج والملابس (خاصة تأثيرها على العرض والطلب بالنسبة لمحصول القطن ، الحواجز التجارية التكنولوجية وشروط الصحة النباتية) ٠ لقد قدر البنك الدولي الزيادة بالدخل العالمي بقيمة ٢١٣ بليون دولار كنتيجة لجولة الاوروغواي ٠ وفي هذا المجال يجب ملاحظة ان الفوائد التي تقدمها جولة الاوروغواي لن توزع بشكل عادل وفي حقيقة الامر فان الدول النامية خاصة الدول التي تعاني من مشاكل تامين الغذاء سوف تخسر ٠ وقد أكد المشاركون على ضرورة تقديم المساعدات لتحسين مستوى الامن الغذائي لتلك الدول ٠

٥ – ان اي تقييم لوضع جولة الاوروغواي في المنطقة لابد وان ياخذ في الاعتبار عدة عوامل ٠ العامل الاول هو الخصائص الزراعية بالمنطقة ونعني بذلك الزراعة المطرية في ظل الظروف القاسية، ان كمية الامطار القليلة عادة تؤدي الى ارتفاع كلفة الري مما يضعف القدرة على المنافسة بالاضافة الى الاساليب الزراعية التقليدية ٠ اما العامل الثاني فهو تنوع واختلاف القطاعات الزراعية في دول المنطقة التي يمكن ان تقسم الى دول مصدرة كفؤة ، دول ذات كلفة انتاجية عالية ودول مستوردة ٠ العامل الثالث هو حقيقة ان هناك ١٢ دولة فقط من اصل ٢٦ من دول المنطقة اعضاء في اتفاقية الجات (منظمة التجارة العالمية) والباقي يمكن ان ينظم في المستقبل ٠ لقد ركز الاجتماع على الحاجة الى المعلومات الخاصة بتكاليف وفوائد اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول الاعضاء فيها ٠ وبشكل خاص فانه من غير الواضح الى اي مدى سوف يؤثر مبدأ الدول الاولى بالرعاية(MFN) على الدول غير الاعضاء في منظمة التجارة العالمية٠ ولأجل هذه الاختلافات فان مضامين التطورات في التجارة الخارجية لابد وان يتم تقييمها بالنسبة لكل دولة على حدة وفي هذا المجال اكد الاجتماع على اهمية الانجاز المبكر لشبكة المعلومات المقترحة من منظمة الاغذية والزراعة للمنطقة ٠

٦ – جميع الدول في المنطقة الاعضاء في الجات وغير الاعضاء ، سوف تتاثر بالارتفاع المتوقع في اسعار الغذاء العالمية الناتجة عن جولة الاوروغواي ٠ وقد تم اطلاع المؤتمر بما تقوم به منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة حاليا لتقييم الآثار المتوقعة للتغيرات على تجارة الغذاء في العالم لغاية عام ٢٠٠٠ وقد دعا الاجتماع منظمة الاغذية والزراعة بنشر النتائج على اوسع نطاق ممكن ، وعلى وجه الخصوص فان الدول المستوردة لديها اهتمام بالتغيرات المتوقعة على اسعار المستوردات المستقبلية من حيث ازدياد او انخفاض قيمة فاتورة مستورداتهم ٠ اما المصدرون فهم ايضا مهتمون بالاطار العام للتغيرات السعرية المتوقعة الا ان اهتمامهم الرئيسي ينصب على تحسين اسواق سلعهم والتي على الاغلب ستكون تغيرات معينة مما يحتاج عملية فحص اعمق لصادرات سلع معينة مصدرة لأسواق معينة ٠

٧ – لقد اعتبر الاجتماع الاتفاقية ذات تأثير سلبي على الدول المستوردة للغذاء في المدى القصير والمتوسط ٠ وكذلك نتيجة للانخفاض في واردات السلع المدعومة ٠ وعلى اية حال فانه تمت الاشارة الى وجود دول متعددة بالمنطقة مثل العراق وايران والمغرب وباكستان والصومال والسودان وتركيا ذات

امكانات انتاجية عالية ٠ ان الاسعار العالمية المرتفعة يمكن ان تحفز الانتاج المحلي ٠ واذا استفاد المزارعون من هذه الاسعار المرتفعة فستخلق مناخا ملائما لاتباع سياسات سليمة٠ ان بعض الدول المصدرة بالمنطقة والتي تتمتع بقربها من الدول الاوروبية يمكن ان تحقق فوائد اذا دخلت التعديلات الملائمة للحفاظ على موقعها التنافسي ٠ وكذلك فقد اهتم الاجتماع باعفاءات القروض لتمكين بعض الدول من تحسين انتاجها تكنولوجيا وتطوير البنية التحتية لاسواقها ٠

٨ - هناك شكوك حول مدى امكانية جولة الاوروغواي من خلق فرص تجارية في المستقبل ٠ ان الدول بحاجة الى التاكيد على ان اهتمامها ومصالحها المشروعة في التنمية الزراعية سوف تؤخذ في الاعتبار بعد جولة الاورغواي٠ وقد ظهرت هذه الشكوك نتيجة لعدة اسباب٠ الاول هو ظهور السلوك المتناقض للدول الصناعية في تنمية العلاقات التجارية المتعددة الاطراف بينما تقوم بتعزيز علاقاتها الاقليمية فيما بينها فقط ٠ الثاني : يوجد هناك تخوف من تصور خاطئ ناجم عن ردود فعل ايجابية من الدول النامية لمؤشرات ارتفاع الاسعار المتوقعة بحيث يزيد الانتاج ويؤدي الى فائض في العرض ٠ الثالث : يتعلق بقدرة العديد من دول المنطقة عن الاستفادة من النمو المتوقع في الاسواق نتيجة لحالة الضعف التي تعيشها القطاعات الزراعية ، منها ان دول المنطقة بحاجة الى ضمانات حول فرص الميزة النسبية لمنتوجاتها ، حيث ان سهولة الوصول الى الاسواق لايؤدي بالضرورة الى قدرة الدول على دخولها٠

٩ - لاحظ الاجتماع التناقض الواضح فيما تتضمنه جولة الاورغواي والمتعلقة بعملية اصلاح السياسات المحلية ٠ فمن ناحية يمكن ان تساعد جولة الاورغواي على تعزيز اتخاذ قرار ادخال الاصلاحات ٠ ومن ناحية اخرى فان هناك احتمال ان الدول التي تعتزم الدخول في الجات قد تلجأ لتاخير الاصلاحات الداخلية كورقة ضغط في مفاوضات الدخول للاتفاقية ٠ ولايزال من غير الواضح فيما اذا كانت القروض وبرامج الاصلاح قد اخذت في الاعتبار عند المفاوضات ٠

١٠ - اما فيما يتعلق بامكانية زيادة التعاون الاقتصادي في المنطقة فقد المح المجتمعون بان هذا الامر يمكن ان يتبعه كذلك الدخول في تعاون تكاملي مع الاتحاد الاوروبي ، وهذا يؤدي الى تحسين حرية دخول الاسواق ويمكن ان يؤدي ضمن اطار اتفاقية دول المغرب مع اوروبا (Enu-Maghrb) واتفاقية منطقة شرق البحر المتوسط ، الى مرتكز مؤسسي لتحسين التكامل الاقليمي بين هذه الدول نفسها ٠ ولابد من بحث امكانيات تحسين الامتيازات والافضليات الممنوحة لدول المنطقة من قبل الاتحاد الاوروبي ٠

١١ - من خلال المناقشات يتبين ان دول المنطقة بحاجة الى الانتباه الى الاهمية المتنامية لاسواق منظمة الباسيفيك / آسيا ٠ لقد اوضح المشاركون بان منظمة الاغذية والزراعة وبعض المنظمات العالمية المهمة بامكانها تزويدهم بالمساعدات التكنولوجية لمساعدتهم في تطوير تجارتهم زراعيا لمنافسة هذه الاسواق٠

(ب) المميزات البارزة للزراعة والتجارة في المنطقة :

١ – ان انتاج الحبوب تحت ظروف الزراعة البعلية تسيطر على قطاع الزراعة في المنطقة حيث الانتاجية المنخفضة بشكل عام٠ وعلاوة على ذلك فانه لايوجد سوى درجة قليلة جدا من التكامل والتجارة البينية مع ملاحظة امكانية ان يتغير هذا الوضع في المستقبل٠ وهذه الخصائص لن تؤدي الى بيئة تجارية مستقرة في المنطقة ٠

٢ – ان الانتاج الزراعي الضعيف بالمنطقة ينبثق عن سببين ، الاول : بالرغم من ان المصادر الزراعية بالمنطقة تظهر موزعة بشكل جيد ، الا انها محدودة بشكل عام ٠ كما ان هناك شح في المياه وتدني في مستوى الاراضي ، الثاني : بعض سياسات الدول انحازت ضد الزراعة باستثناء الدول المصدرة للنفط ، وربما كان هذا السبب وراء تدني مستوى نوعية الاراضي ٠

٣ – ان التجارة الزراعية بالمنطقة تتميز بزيادة اعتمادها على استيراد الغذاء وانخفاض حصة الصادرات الزراعية والتركيز على الصادرات من سلع محدودة وعلى التجارة البينية والتي تعتبر قليلة بالنسبة لمجموع التجارة ٠ ان العوامل الرئيسية التي تعيق صادرات المنطقة الزراعية تتلخص في تنويع الصادرات والتقلبات الشديدة في الانتاج والبنية التحتية الضعيفة بما في ذلك النقل والاتصالات وتسهيلات التخزين ، بالاضافة الى الخدمات المساندة غير الكافية كالتعبئة والتدريج وضبط النوعية ٠ وقد ركز المجتمعون على اهمية تطوير التجارة البينية والتعاون الاقتصادي الاقليمي بما في ذلك ايجاد مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية ٠

٤ – بالرغم من ان عددا من الدول قد قدمت دعما للقطاع الزراعي الا ان هناك دول اخرى ، والتي كانت قد فرضت رسوما وضرائب على القطاع ، بدأت بسياسات اصلاحية راديكالية في العقد الماضي خاصة في برامج الاصلاح الهيكلية ٠ ويتوقع لهذه التغيرات ان تعمل على تسهيل استجابة الدول مع متطلبات جولة الاورغواي الجديدة وتحسين التنافس للقطاع الزراعي ٠

(ج) التعاون الاقليمي :

١ – لقد اكد الاجتماع على ضرورة التعاون الاقليمي تحت ظل ظروف التغيرات في بيئة التجارة الدولية وادرك ان هذه التغيرات تسهم في تعزيز التعاون الاقليمي و شبه الاقليمي ٠ ان تباين العوامل بما في ذلك الاختلافات في السياسات الزراعية التي تتبع في دول المنطقة كانت تعيق التعاون الاقليمي في الماضي٠

٢ – ان اثر جولة الاورغواي سيختلف من مجموعة دول الى اخرى في المنطقة٠ فبالنسبة للدول التي تقدم دعما كبيرا ، فان عضوية الجات ومنظمة التجارة العالمية ستؤدي الى تقليل الحماية للانتاج الزراعي مما يمنح فرصا افضل لتلك الدول في المنطقة التي تتمتع بميزة تنافسية في الانتاج ٠ اما بالنسبة للدول التي تفرض الضرائب على القطاع الزراعي فلن تتأثر كثيرا حيث انها

تطبق برامج الاصلاح الاقتصادي الهيكلية او برامج اصلاح مناسبة اخرى ٠ ان اهم تأثير لجولة الاورغواي هو المتعلق بالتعرفة الجمركية حيث ان القيود غير الجمركية تمثل عائقا كبيرا للتجارة البينية في المنطقة ٠ وكذلك فان ما تؤدي اليه جولة الاورغواي من تخفيض في دعم الصادرات سيعزز فرص تعزيز التجارة البينية ٠ وقد اعتبر ان تنسيق السياسات الزراعية وتناغمها بين دول المنطقة سوف يعزز بالتاكيد فرص تحسين التجارة البينية الاقليمية وتحت الاقليمية ٠

٣ - الى جانب تحسين مستوى التنسيق والتعاون في السياسات الزراعية ، فقد اتفق المجتمعون على ان هناك وسائل اخرى للتعاون الاقليمي التي يمكن التركيز عليها خاصة من خلال المنظمات غير الحكومية ٠ وفي هذا المجال فان تأسيس الرابطة الاقليمية لمؤسسات التسويق الزراعي الغذائي لمنطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا (افمانينا) عام ١٩٨٩ كمنظمة اقليمية غير حكومية لتبادل المعلومات والخبرات ولاستكشاف وسائل لتعزيز التجارة البينية قد تم التركيز عليه وبيان اهميته ٠ واوصى الاجتماع منظمة الاغذية والزراعة الدولية لان تتولى اجراء دراسة خاصة بالتعاون مع خبراء محليين ومنظمات تجارية خاصة حول مدى امكانية الاستفادة من ظروف التجارة الدولية ومستجداتها لترتيبات تعاون اقليمي كمنظمة تجارة حرة او اتحاد جمركي ٠ واقترح ان تتضمن الدراسة بالاضافة الى امور اخرى ما يلي :

- مراجعة الدراسات القائمة في المنطقة ٠
- التغيرات في سياسات التجارة في ظل جولة الاورغواي ٠
- اتفاقية الاورغواي حول الخدمات ٠
- اوجه الاختلاف في كون الدول اعضاء او غير اعضاء في منظمة التجارة الدولية ٠
- المشاريع المشتركة المختلفة ٠

(د) اجراءات الصحة والصحة النباتية :

١ - لاحظ الاجتماع ان اتفاقات جولة الاورغواي حول تطبيق اجراءات الصحة والصحة النباتية (SPS) والمعوقات الفنية للتجارة (TPT) ، قد اضافت التزامات جديدة لم تكن ، او كانت مغطاة جزئيا ، بشروط اتفاقية الجات ٠ ان امتداد اتفاقية الـ (GATT) لتشمل الالتزامات الجديدة (SPS , TBT) تعتبر مفيدة لتجارة الدول النامية حتى لو بقيت المشاكل قائمة ٠

٢ - أوصت اتفاقية اجراءات الصحة والصحة النباتية بان لاتكون هذه الاجراءات معقدة اكثر من اللازم لتحقيق الهدف المرجو منها ، ويجب ان تقوم هذه الاجراءات على قاعدة علمية واضحة وان لاتعمل ضد هذا الهدف باية حال ٠ وكذلك يجب ان لا تفصل هذه الاجراءات بين البضائع المستوردة والانتاج المحلي ٠ ولاول مرة يجري الاعتراف بمناطق خالية من الامراض ومناطق خالية من الآفات ٠ وعلى اية حال فقد شعر بعض المشاركين ان اجراءات الصحة والصحة النباتية قد تستخدمها الدول المتطورة كاجراءات حماية مقنعة .

٣ - لوحظ ان الجانب الاكبر من اتفاقية (SPS) سوف تنفذ كسابقة قانونية وان تطبيقها على المدى الطويل سيقرر بعد فترة من العمل بها ٠ وعليه فان عملية تطبيق الاتفاقية المتوقعة سوف تتعامل مع كل حالة بمفردها ولا احد من الدول الاعضاء في منظمة الـ (GATT)و (WTO) سيجني اي منافع من هذه الاتفاقية بسبب انها بنيت على أسس علمية وذات بعد عالمي في التطبيق ٠ ان مبدأ التساوي في الاجراءات المستخدمة لتحديد المستويات المقررة من الحماية اعتبرت من صالح الدول النامية ٠ وقد اهتم المجتمعون بالعلاقة ذات الصلة بمقاييس وارشادات وتوصيات لجنة قوانين الغذاء الصادرة عن منظمة الاغذية والزراعة الدولية (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) والمتعلقة بسلامة الغذاء وكذلك متطلبات التجارة النوعية والفنية الواردة ضمن0 (SPS , TBT) بالاضافة الى تلك الخاصة بالاتفاقية الدولية لوقاية النبات (IPPC) ومكتب الحجر النباتي والحيواني الدولي0 (OIE)

٤ - علاوة على ذلك ، فقد لاحظ المجتمعون تزايد الاعباء على دول المنطقة عند تطوير البنية التحتية الخاصة بسلامة الغذاء ومراقبة الجودة واجراءات الحجر الصحي على النباتات والحيوانات ٠ وتختلف الامكانيات المحلية في هذه المناطق اختلافا ملحوظا ، والمساعدات الفنية المقدمة لبلدان المنطقة كانت مطلوبة لتجعلها قادرة على الالتزامات الجديدة المفروضة من اتفاقيات (SPS) و (TBT) و كذلك للاستفادة من تطبيقها ٠ واوصى الاجتماع بان خبرة منظمة الاغذية والزراعة بتوفير معونة فنية في تلك المناطق وفي هذه المجالات يمكن ان تستغل الى ابعد حد ٠

٥ - تأقلم الاحتياجات الفنية سوف يوفر فوائد جمة لبلدان المنطقة ، وبالمثل فان التكيف مع الانظمة واصدار الشهادات سوف يقوي البنية التحتية لهذه المناطق حسب ما هو مسموح به ضمن ترتيبات الصندوق الاخضر ، وكذلك سوف تؤدي الى تخفيف صافي التكاليف لعمليات التداول بين المستوردين والمصدرين ٠ ومع ذلك فقد ذكر ان التكيف مع الـ (SPS) من اجل حماية كل من صحة الانسان والبيئة ، فقد اكدوا كذلك على ان الـ (GATT) و(WTO) لابد وان تعمل على عدم استخدام هذه القوانين كقيود تجارية بحجة الصحة والسلامة العامة ٠

٦ - كان من الملاحظ ان عددا كبيرا من الدول النامية تفتقر الى قوانين صحية شاملة ودقيقة وللوسائل اللازمة لتطبيقها مشابهة لتلك التي بالدول المتقدمة ٠ لذلك فانه على الدول النامية ان تعمل على ايجاد البنية التحتية بحيث تكون قادرة على تطبيق اسس الدول المتطورة على صادراتها تماما مثل مستورداتها من تلك الدول ٠

٧ - لاحظ الاجتماع بارتياح ان اتفاق (SPS) دعا لمساندة الدول النامية على اتخاذ اجراءات التصحيح الضرورية للتوافق مع قوانين (SPS) المطلوبة للتصدير ٠ واكد على امله في ان هذه المساعدة سوف تقدم بشكل سريع يتوافق مع شروط التجارة الدولية الجديدة وان الاجراءات البيروقراطية تعيق تحقيقها او تقلل من فعاليتها ٠

٨ - أثنى المشاركون على الدور الريادي لمنظمة الاغذية والزراعة باعداد وتنظيم برامج كنواة لبناء المختبرات بالدول النامية لتمكينهم من مواجهة مواصفات (ISO45000) (ISO25)، واعتمادها من قبل الدول المتطورة وكذلك تطوير

نظام مراقبة الجودة في هذه الدول تمشيا مع (ISO 9000) ومعايير اخرى للمساعدة بتطوير مهاراتهم المهنية والفنية ٠

٩ - لاقت مشاركة الدول الاعضاء بالمنطقة بأعمال (CAC , IPPC , OIE) تشجيعا كبيرا كوسيلة لتوفر قاعدة مناسبة لاتخاذ القرارات في مجال قوانين (TBT, SPS) كما ان التقييم العلمي لاجتماعات ولجان الخبراء في المنظمات المعينة مثل (WTO) , (OIE) يجب ان توضع تحت تصرف دول المنطقة لاستخدامها كمبررات علمية اساسية للاجراءات المتخذة ولمراجعة الاجراءات المطبقة مع الشركاء التجاريين ٠

(هـ) تطبيقات اتفاقية جولة الاورغواي للسياسات المحلية :

١ - لاحظ الاجتماع ان التقيد بالتزامات جولة الاورغواي حول سياسات الانتاج يفترض ان لاتكون صعبة بالنسبة لمعظم الدول النامية من خلال اتباع انظمة مبسطة (De Minimis) والاستخدام الحكيم لاعانات المدخلات والاستثمار بالاضافة الى الحماية الجمركية ٠

٢ - اخذ المؤتمرون في الاعتبار انه ، وبسبب ان معظم الدول النامية قدمت مستويات منخفضة جدا تصل احيانا الى الصفر بالنسبة لاجراءات الدعم المتراكمة (AMS) في جداولهم لاتفاقية (GATT) وبسبب التضخم فان امكانية استخدام سياسات دعم الاسعار هي امكانات محدودة للغاية .

٣ - مشكلة مهمة تواجه دول المنطقة تتعلق بكيفية حل معضلة السماح للاسعار الزراعية لترتفع وتعكس بصورة افضل ارتفاع الاسعار العالمية المتوقعة ٠ وفي نفس الوقت العمل على ضمان قدرة فقراء المستهلكين لشراء المواد الغذائية الاساسية ٠ وقد يكون الحل جزئيا عن طريق الدعم الخارجي ٠ وفي هذا المجال فقد اكد الاجتماع على اهمية القرار الاخير لجولة الاورغواي حول الاجراءات المتعلقة بالاثار السلبية المتوقعة على برامج الاصلاح الهيكلي في الدول الاقل تطورا والدول التي تعتبر مستوردا صافيا للغذاء ، بما في ذلك المساعدات الغذائية واشكال المساعدة الاخرى للحافظ على مستوى مستوردات الغذاء فيها ٠

٤ - مع الترحيب بسياسات تخفيض ودعم الصادرات ، اعتبر الاجتماع ان الاتباع المستمر لهذه السياسات كان عائقا امام الجهود المبذولة لزيادة الانتاج والصادرات ٠

٥ - كانت سياسة الاستيراد واحدة من المجالات التي اثرت تأثيرا كبيرا بالنسبة للدول النامية حيث تلتزم هذه الدول بالغاء القيود التجارية غير الجمركية واستبدالها بقيود جمركية ٠ وقد ادرك الاجتماع ان الاعتماد الاكبر على التعرفات الجمركية قد يتضمن عدم استقرار الاسعار المحلية ٠ واحد الوسائل للتغلب على هذه الخطورة هي من خلال اعتماد المقياس المتناقص (slidingscale)للتعرفة بحيث يمكن ابقاء الاسعار مستقرة نسبيا خاصة في الدول التي كانت سابقا تفرض رسوم تعرفة عالية نسبيا ٠

٦ - اوضح الاجتماع ان التغيرات في بيئة التجارة الخارجية قد اخذت مكانها في الوقت الذي كانت فيه معظم دول المنطقة قد بدأت بتطبيق برامج الاصلاح الهيكلي كمحاولة لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية بما في ذلك التقييم المرتفع لعملاتها ٠ وعلى اية حال فان مشاكل مثل الديون ومعدل النمو

السكاني المرتفع والبطالة لاتزال والى حد كبير بدون حلول في كثير من دول المنطقة ٠

٧ - كان واضحا ان شروط جولة الاورغواي تدفع وبشكل واسع بنفس اتجاه برامج الاصلاح الهيكلية وتعزز كل منهما اجراءات الاخرى وذلك على الرغم من ان برامج الاصلاح تفرض التزامات اشد في بعض الحالات مثل القيود التي تفرضها على دعم السلع الاستهلاكية والتي لا تتضمنها جولة الاورغواي ٠

٨ - كان هناك اتفاق عام على ان الزراعة في المنطقة تعاني من مشاكل ومعوقات صعبة ، كتوفر المياه والارض والعمالة ، مما يحد من امكانية الدول النامية على الاستجابة لمتغيرات الاسعار العالمية (خاصة الاسعار المرتفعة المتوقعة للحبوب) ٠ وقد ظهر ان الرسالة الأساسية للاجتماع هي في زيادة مرونة عرض المنتوجات الزراعية ٠ وهذا يعني الاضافة الى امور اخرى ، تهيئة البيئة الملائمة ، الاستثمار في البنية التحتية ، نظم التسويق وتطوير الموارد البشرية ، توضيح حقوق الملكية في بعض الحالات والتسعير الواقعي المناسب للموارد الانتاجية القادرة ٠

٩ - تساءل الاجتماع فيما اذا كانت المنطقة تتمتع بميزة نسبية لمنتوجاتها الزراعية نتيجة للتغيرات التجارية الدولية بعد جولة الاورغواي ٠ واوضح المجتمعون انه بالرغم من ان المنطقة ستبقى في المستقبل المنظور مستوردا اساسيا للغذاء ، الا ان فرص صادراتها يمكن ان تزداد لبعض السلع ٠ وعلى اي حال فان هناك خطر محتمل بالنسبة للعديد من الدول التي ستحاول زيادة انتاجها بدون عمل التحضيرات الملائمة والتخطيط المناسب في الجانب التسويقي ٠

١٠ - لاحظ الاجتماع ان التحرك نحو نظام تجاري دولي اكثر تحررا يعني دورا اقل للحكومة في القطاع الزراعي ٠ وقد كانت المسألة المهمة في هذا المجال هو تعريف وتحديد دور ملائم للحكومة من حيث اين ومتى وكيف تتدخل ٠ وقد نوقشت بعض الامثلة في هذا المجال كدور الحكومة في مخزون الغذاء الاحتياطي والمدى الذي سيسمح به النظام التجاري في المستقبل بان تنتقل تقلبات الاسعار العالمية الى القطاعات المحلية والسياسات اللازمة للتعامل مع حجم اكبر من الاختلالات في اسواق المنتجات الزراعية العالمية والتي يمكن ان تستمر حتى بعد التنفيذ الكامل لجولة الاروغواي ٠ ومضامين التغيرات السياسية المتعلقة بسوق الخضار والفواكه الطازجة في الاتحاد الاوروبي ٠

١١ - ناقش الاجتماع خطط الاتحاد الاوروبي المتعلقة بتطبيق احد جوانب اتفاقية الاورغواي الزراعية والمتعلق بالخضار والفاكهه الطازجة ٠ وقد اكد الاجتماع على ان هناك تغيرات اخرى جارية في السياسة الزراعية للاتحاد مثل انضمام النمسا وفنلندا والسويد والتي ستؤثر على تجارة الاتحاد الاوروبي ٠ كما اكد على ان عضوية منظمتي الجات والتجارة الدولية والاثار العامة لاتفاقية الجات لايمكن الحكم عليها على اساس تطبيق الاتحاد الاوروبي للاتفاقية الزراعية ٠

١٢ - لاحظ الاجتماع ان تخفيض التعرفة الجمركية والقيود التجارية الاخرى كنتيجة لاتفاقية جولة الاورغواي يمكن ان يضعف الامتيازات التفضيلية التي تتمتع بها بعض الدول بما فيها دول البحر المتوسط التي ترتبط بعلاقات تجارية مع الاتحاد الاوروبي ٠ وربما ترغب هذه الدول بالبدء في مفاوضات مع الاتحاد للحفاظ على الامتيازات الحالية الممنوحة لها ٠

١٣ – لاحظ الاجتماع ان التقرير الاخير لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) قد اوضح ان الاتفاقات التجارية الحالية بين دول حوض المتوسط والاتحاد الاوروبي قد تزول بعد تطبيق اتفاقية جولة الاورغواي ٠ ومن الضروري ان توضح هذه النقطة جيدا ، فاذا كانت صحيحة فقد ترغب دول حوض المتوسط ان في اعطاء اولوية ملحة لانشاء منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الاوروبي لتحافظ على الافضليات الممنوحة لها للدخول الى اسواق الاتحاد الاوروبي ٠

١٤ – فيما يتعلق بتطبيق الاتحاد الاوروبي لبنود اتفاقية الجات المتعلقة بالخضار والفواكه الطازجة ، فان الاهتمامات الاساسية تتعلق بنظام اسعار الدخول والتي تعتبر السعر الادنى للاستيراد ٠ وفي ظل النظام الحالي فان نظام الاسعار المرجعية قد عملت على حماية المنتجين الاوروبيين لبعض المنتجات الزراعية في بعض الفترات من السنة ، وقد لاحظ الاجتماع ان الاتحاد الاوروبي قد اختار استبدال الاسعار المرجعية باسعار الدخول وبمعادلات قصوى للتعرفة تطبق على اساس كل شحنة على حدة ٠

١٥ – وللوهلة الاولى فان النظام الجديد يعرض بعض المزايا ٠ التعرفة سيتم تخفيضهما بنسبة ٢٠٪ على مدى ست سنوات وبالتالي فان الاحتمال هو ان يكون لدى التجارة قدرة اكبر على تجنب خطر دفع الغرامات التعويضية التي كانت تمارس من خلال نظام الاسعار المرجعية ٠ الا ان الاعتراض على هذه المقولة هو ان الغرامات التعويضية يمكن ان تفرض وبمستويات عالية اذا انخفض سعر الشحنة عن ٩٢٪ من سعر الدخول ٠ وبرز التخوف من ان هذه الغرامات قد تزداد بالنتيجة وان الموردين قد يخرجوا بسهولة من السوق ٠

١٦ – وعلاوة على ذلك فقد لاحظ الاجتماع باهتمام ان اسعار الدخول الجديدة لبعض المنتجات خاصة الخيار والطماطم والبرتقال تمتد لفترة اطول خلال الموسم و قد تحدد بمستويات أعلى من الاسعار المرجعية السابقة ٠ وفي ظل هذه الظروف، فقد كان واضحا التأثير السلبي لهذا النظام الجديد على الموردين من المنطقة٠ وقد ابدى بعض المشاركين عن املهم بان هذه الحالات المعينة قد تكون مرتبطة ببعض التحديات السياسية ضمن الاتحاد الاوروبي نفسه٠

١٧ – كان التاثير العام للتغيرات محدودا للغاية بالنسبة لكل دولة و مرتبط بكل من المستويات الجديدة للاسعار الدنيا للمستوردات المحددة بالنظام الجديد والوسيلة الجديدة لتطبيقها ٠ وبرزت الحاجة الى دراسات معمقة للتعرف على الاستراتيجيات الانتاجية والتجارية الملائمة ٠

التوصيات :

١ – أصدر الاجتماع التوصيات التالية :

- ضرورة دراسة آثار جولة الاورغواي على غير الاعضاء في منظمة التجارة العالمية ٠
- تم الطلب من منظمة الاغذية والزراعة الدولية نشر نتائج تقييمها لجولة الاورغواي على اوسع نطاق ممكن ٠

- وجهت الدعوة لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية والمنظمات الدولية المعنية الاخرى لتقديم المساعدات الفنية لدول المنطقة لمساعدتها في تطوير اسواق تصديرية لمنتوجاتها في اوروبا وامريكا وفي منطقة الباسيفيك وآسيا .
- طلب من منظمة الاغذية والزراعة الدولية اجراء دراسة خاصة حول مدى تأثير التطورات التجارية الدولية على تسهيل ترتيبات التعاون الاقليمية وشبه الاقليمية .
- ضرورة تعزيز دور المنظمات غير الحكومية والهيئات التجارية الخاصة وشبكات المعلومات حول السياسات في تشجيع التجارة الدولية في المنطقة.
- ضرورة استغلال خبرة منظمة الاغذية والزراعة الدولية في تقديم المساعدات المتعلقة باجراءات الصحة والصحة النباتية الى اقصى حد ممكن . والامل هو ان يتم توفير المساعدات المنظورة في جولة الاورغواي حول موضوع الصحة والصحة النباتية بالسرعة والوقت المناسبين.
- دعوة وتشجيع دول المنطقة على المشاركة في النشاطات والهيئات الدولية العاملة في مجال الصحة والصحة النباتية .
- في ضوء القدرة المحدودة لدول المنطقة على استغلال سياسات الصندوق الاخضر فان السياسات الانتاجية للوصول الى انتاج مستهدف منخفض التكاليف اصبحت ملحة .
- اصبح من الضروري العمل على زيادة العرض من المنتوجات الزراعية في المنطقة وايضا الاخذ في الاعتبار تسعير الموارد الصادرة .
- برزت الحاجة الى اجراء دراسات تفصيلية حول اثر نظام الاستيراد الجديد للاتحاد الاوروبي للمحاصيل الطازجة على دول المنطقة .
- بالنظر للقيود المالية والفنية في كثير من دول المنطقة ، فان المساعدات الفنية والمالية الخارجية ضرورية لتحسين البنية التحتية لسلامة الغذاء وضبط النوعية والحجر النباتي والحيواني .
- لتعزيز قدرة دول المنطقة على الاستجابة لمتغيرات التجارة الدولية ، ولتعظيم الفوائد لاجراءات الصحة والصحة النباتية اينما طبقت ، فان دول المنطقة مدعوة لاعادة تقييم برامج استراتيجيات التنمية الزراعية . ويجب ان تشمل هذه البرامج ضمن امور اخرى – دعم التسويق ، التمويل ، البحوث ، وخدمات تنمية القوى البشرية .

الجزء الثالث

تحليل آثار اتفاقات منظمة التجارة الدولية
على الصناعات الغذائية
في دول مجلس التعاون الخليجي

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي طفرة كبيرة في الصناعات الغذائية وارتفع عدد مصانع الغذاء والمشروبات في دول المجلس من ٦٤٧ مصنعا في عام ١٩٨٨ الى ٨١٥ مصنعا في عام ١٩٩٤م (جريدة الاتحاد ، ١٩٩٦) تمثل ٥ر١٤٪ من القطاع الصناعي على مستوى المجلس ٠ وتعتبر صناعات الالبان ومنتجاتها والمشروبات والعصائر والحبوب والحلويات ومشتقاتها اهم انواع الصناعات الغذائية في دول المجلس اذ تستأثر بحوالي ٥٢٪ من الصناعات الغذائية بما فيها صناعة الاعلاف وتتجاوز استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في قطاع الصناعات الغذائية ٥ر٣ مليارات دولار امريكي منها ٦٢٪ من الاستثمارات في المملكة العربية السعودية ، يليها دولة الكويت ٦ر١٤٪ ثم دولة الامارات العربية المتحدة ٩ر١٠٪ ثم عمان وقطر والبحرين بنسب ٦ر٤٪، ٥ر٣٪ ، ٤ر٣٪ على التوالي (عكاظ ، ١٩٩٤)٠

وبالرغم من هذا التطور السريع في الصناعات الغذائية الا انه من الجدير بالذكر ان دول مجلس التعاون الخليجي ليست من الدول الزراعية بالمعنى التقليدي ولاتشكل الزراعة الا جزء ضئيل من الناتج القومي . وباستثناء السعودية والى حد ما سلطنة عمان ، فان الموارد الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي شحيحة ، ويعني هذا ان معظم الصناعات الغذائية تعتمد على المواد الاولية المستوردة ٠

أولا : التاثير على الاستيراد و التصدير:

ان دول مجلس التعاون الخليجي دول مستوردة للغذاء بصفة اساسية ولاتعتمد بشكل كبير على تصدير المنتجات الغذائية وتعتبر المملكة العربية السعودية اكثر الدول الخليجية تصديرا للمنتجات الغذائية وهذه الصادرات تعتمد على دول المجلس بشكل اساسي والقليل منها يصدر الى خارج هذه الدول ٠

وتشير الاحصائيات الى ان صادرات المواد الغذائية والمشروبات لاتمثل سوى ٥ر١٪ من حجم الصادرات في دول المجلس في عام ١٩٩٣ ولازال قطاع النفط ومشتقاته يلعب الدور الرئيسي في سلم الصادرات السلعية حيث يشكل حوالي ٨٥٪ من صادرات دول المجلس (هبرة ، ١٩٩٥) ٠

اما بالنسبة للواردات الغذائية فنجد ان واردات المواد الغذائية والمشروبات تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الاهمية (١١٪) بعد واردات الالات والمعدات ووسائل النقل (٣٩٪) وواردات المواد المصنعة (٦ر٣٣٪) ٠ وقد بلغت القيمة الاجمالية لواردات المواد الغذائية والمشروبات في دول المجلس اكثر من ٧ مليار دولار امريكي بينما بلغت قيمة الصادرات حوالي ٤ر١ مليار دولار امريكي اغلبها ناتجة من اعادة تصدير المواد الغذائية (الترانزيت) (الجداول ٥،٦،٧،٨) ٠ وقد قدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية ان الدول العربية ستتحمل عبئا

المجلس تفتقر هذا الاطار التنافسي (مصطفى ، ١٩٩٥) ٠ وبصفة عامة فان ارتفاع اسعار بعض المواد الغذائية وغير الغذائية الداخلة في صناعة الاغذية سيؤدي الى زيادة في تكاليف انتاج وتصنيع الاغذية في دول المجلس وبالتالي ارتفاع اسعار المنتجات الغذائية المحلية وقد يؤثر ذلك على قدرة هذه المنتجات على المنافسة مع المنتجات المشابهة من الدول الاخرى ٠

ثانيا : تأثير الغاء سياسات دعم الصناعات الغذائية والاغذية :

بالرغم ان اتفاقية الجات اعطت بعض الامتيازات للدول الاقل نموا بحماية صناعتها الناشئة باجراءات كمية وغير كمية مع حق الحصول على منح وقروض لمواجهة تضخم فاتورة الواردات الغذائية ، الا ان دول مجلس التعاون الخليجي لاتقع ضمن هذا التصنيف والمعروف ان معظم الصناعات الغذائية في دول المجلس قد تطورت بشكل ملحوظ بفضل الدعم السخي الذي تقدمه هذه الدول لتنمية التصنيع الغذائي المحلي (مصطفى ، ١٩٩٥)٠

ومن الامور الهامة الغاء الافضليات في التعامل التي تقدمها دول مجلس التعاون الى بعضها البعض ، وكذلك الى دول عربية اخرى كأعضاء في اتفاقيات اقليمية او ثنائية وذلك لان اتفاقية الجات تقضي بان تنتقل تلقائيا اي ميزة تقدمها دولة لدولة اخرى الى جميع الدول الموقعة على الاتفاقية ٠ وهذا يعني ان العديد من الدول التي لها قدرة على انتاج وتصدير منتجات غذائية منافسة سوف تدخل السوق الخليجية وتنافس الانتاج المحلي ٠ واذا كان الانتاج المحلي اعلى سعرا او اقل جودة فانه سوف يتأثر سلبيا ٠

ومما يفاقم الوضع ان اتفاقية الجات تلزم الدول الاعضاء بالغاء الدعم الحكومي للانشطة الاقتصادية الوطنية وهذا سوف يؤثر بشكل كبير على قدرة المنتجات الغذائية الوطنية في المنافسة نتيجة ارتفاع اسعارها في الاسواق ٠ وتطالب اوروبا بخفض الدعم الحكومي للصناعات الغذائية بحوالي ٢٠٪ بالاضافة الى تخفيض الدعم الحكومي للصادرات بحوالي ٣٥٪ وهذا يعني زيادة في فاتورة المواد الغذائية بالنسبة للدول النامية ومن ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي (اليونسكو ، ١٩٩٥) ٠

ومن الجوانب التي يجب ان توضع في الاعتبار ان بعض الدول الخليجية مازالت تقدم الدعم لبعض الاغذية الضرورية مثل الطحين والسكر والارز والزيوت ٠ وتستفيد العديد من مصانع الاغذية من هذا الدعم عند شراءها هذه الاغذية من القنوات الرسمية ٠ وبالغاء الدعم فان هذه المصانع سوف تواجه زيادة في تكاليف الانتاج الذي بدوره سوف يؤثر سلبيا على سعر السلعة الغذائية ٠

ثالثا : التاثير على الانتاج المحلي والقدرة على المنافسة :

اكتسبت بعض المنتجات الغذائية الخليجية ثقة المستهلك الخليجي واصبحت تتنافس (بل بعضها تفوق) مع المنتجات المستوردة سواء من حيث الجودة العالية او السعر وينطبق هذا الكلام على منتجات الالبان والمشروبات والعصائر بصفة خاصة ٠ ولكن مع الغاء الدعم الحكومي وتحرير التجارة فان المنتجات المحلية الغذائية سوف تواجه منافسة حادة مع مثيلاتها من الدول المتقدمة بالذات ٠

جدول (٥)

صادرات دول مجلس التعاون الخليجي حسب التركيب السلعي للمواد
1993-1988

مليون دولار أمريكي

السنوات / الزمر السلعية	1988	1989	1990	1991	1992	1993
المواد الغذائية و المشروبات	928.1	1122.4	1051.9	1215.5	1299.0	1401.5
المواد الخام عدا الوقود	276.7	395.0	383.2	406.8	576.0	621.0
الوقود المعدني و زيوت التشحيم	41412.6	53799.7	73576.0	78649.3	82381.0	75989.5
المواد الكيماوية و توابعها	3890.5	3453.4	3292.8	3020.0	2933.0	2917.0
الآلات و المعدات و وسائل النقل	1489.8	1543.0	1638.6	2391.8	2763.0	2909.0
مواد مصنعة ، صنفت حسب المادة	2958.4	3204.2	3460.3	3298.3	4386.0	4714.0
مواد أخرى متنوعة	210.9	301.3	384.2	212.3	147.0	150.0
الإجمالي	51167.0	63819.0	83787.0	89194.0	94485.0	88702.0

المصدر : ممدوح هبره (١٩٩٥م) .

جدول (٦)

التوزيع النسبي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي حسب التركيب السلعي للمواد
1993-1988

السنوات / الزمر السلعية	1988	1989	1990	1991	1992	1993
المواد الغذائية و المشروبات	1.81	1.76	1.26	1.36	1.37	1.58
المواد الخام عدا الوقود	0.54	0.62	0.46	0.46	0.61	0.70
الوقود المعدني و زيوت التشحيم	80.94	84.30	87.81	88.18	87.19	85.67
المواد الكيماوية و توابعها	7.60	5.41	3.93	3.39	3.10	3.29
الآلات و المعدات و وسائل النقل	2.91	2.42	1.96	2.68	2.92	3.28
مواد مصنعة ، صنفت حسب المادة	5.78	5.02	4.13	3.70	4.64	5.31
مواد أخرى متنوعة	0.41	0.47	0.46	0.24	0.16	0.17
الإجمالي	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00

المصدر : ممدوح هبره (١٩٩٥م) .

جدول (٧)

واردات دول مجلس التعاون الخليجي حسب التركيب السلعي للمواد
1993-1988

مليون دولار أمريكي

السنوات / الزمر السلعية	1988	1989	1990	1991	1992	1993
المواد الغذائية و المشروبات	6549.9	6818.7	6358.3	6739.0	7473.0	7396.0
المواد الخام عدا الوقود	943.5	1028.3	976.2	1556.0	2053.0	2357.0
الوقود المعدني و زيوت التشحيم	1541.6	1701.2	2396.2	2244.0	2074.0	2049.0
المواد الكيماوية و توابعها	3414.9	3215.9	3836.7	4124.0	4618.0	4736.0
الآلات و المعدات و وسائل النقل	13778.7	14763.9	16062.6	21844.0	28931.0	25312.0
مواد مصنعة ، صنفت حسب المادة	15661.0	15457.3	15314.7	17054.0	20883.0	21815.0
مواد أخرى متنوعة	622.4	1195.7	2044.3	1731.0	1965.0	1160.0
الإجمالي	42512.0	44181.0	46989.0	55292.0	67997.0	64825.0

المصدر : ممدوح هبره (١٩٩٥م) .

جدول (٨)

التوزيع النسبي لواردات دول مجلس التعاون الخليجي حسب التركيب السلعي للمواد
1993-1988

السنوات / الزمر السلعية	1988	1989	1990	1991	1992	1993
المواد الغذائية و المشروبات	15.41	15.43	13.53	12.19	10.99	11.41
المواد الخام عدا الوقود	2.22	2.33	2.08	2.81	3.02	3.64
الوقود المعدني و زيوت التشحيم	3.63	3.85	5.10	4.06	3.05	3.16
المواد الكيماوية و توابعها	8.03	7.28	8.17	7.46	6.79	7.31
الآلات و المعدات و وسائل النقل	32.41	33.42	34.18	39.51	42.55	39.05
مواد مصنعة ، صنفت حسب المادة	36.84	34.99	32.59	30.84	30.71	33.65
مواد أخرى متنوعة	1.46	2.71	4.35	3.31	2.89	1.79
الإجمالي	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00

المصدر : ممدوح هبره (١٩٩٥م) .

جدول (٩)

المواد الأولية الداخلة في تصنيع المشروبات الخفيفة في دول مجلس التعاون الخليجي

خطوات التصنيع	المادة الأولية	الوحدة
١- **معاملة الماء و تبريده و نظافته**	الماء	لتر
	الليمون	كيلو غرام
	سلفات الحديد	كيلو غرام
	الكلورين	كيلو غرام
	الصودا	كيلو غرام
	الملح	كيلو غرام
	حامض الهيدروكلوريك	علب
	زيوت	لتر
	مادة كيميائية	كيلو غرام
	مواد لقتل الحشرات	لتر
	ثاني أكسيد الكربون	كيلو غرام
	الأمونيا	كيلو غرام
٢- **الترشيح**	مرشحات الكربون	بالقطعة
	مرشحات بيضاء	بالقطعة
	مرشحات معقمة	بالقطعة
	مرشحات كارترج	بالقطعة
٣- **المحتويات**	سكر	أكياس
	حامض الستريك	كيلو غرام
	بنزوات الصوديوم	كيلو غرام
	حامض الإسكوربك	كيلو غرام
	كراميل	كيلو غرام
٤- **المحاليل المركزة**	مجموعة مختلفة من المحاليل	لتر
٥- **الترميز**	جير	لتر
	محاليل كيميائية	لتر
٦- **التعبئة و التغليف**	فيلم خاص	كيلو غرام
	صمغ	كيلو غرام
	كرتون كبير	بالقطعة
	أغطية	بالقطعة
	علب زجاجية	بالقطعة
	علب ألمونيوم	بالقطعة
	علب كارتونية	بالقطعة

المصدر : Gutierrez (1995) .

وتتفوق العديد من المنتجات الغذائية الخليجية على مثيلاتها من الدول العربية وبعض الدول النامية لذا فان منتجات هذه الدول لن تستطيع المنافسة مع الصناعات الغذائية الخليجية ولكن فارق السعر قد يساعد على جذب العديد من المستهلكين نحو الاقل سعرا خاصة وان الدول الخليجية تعتمد على نسبة ضخمة من العمالة الوافدة ذات القدرة الشرائية الضعيفة وهذه العمالة حتما سوف تتجه الى المنتجات الغذائية الرخيصة الثمن بغض النظر عن جودتها ٠

يقول هنري عزام (١٩٩٦) ان النجاح في السوق السعودية سيكون حليفا للمنتجات المصدرة ذات الجودة والاسعار التنافسية ويتعين على المصدرين العرب ان يحسنوا نوعية منتجاتهم لكي تستطيع المنافسة مع تلك المصدرة من دول اخرى ٠ وعلى الرغم من وجود اعفاءات جمركية على عدد من المنتجات العربية المصدرة للسوق السعودية ، الا ان حصة الدول العربية من اجمالي واردات السعودية لم تتحسن الا بصورة هامشية ٠ وقد يرجع ذلك الى ضعف القاعدة الصناعية لدى الدول العربية ونوعية السلع التي تتطلبها السوق السعودية من حيث الجودة والنوعية وهذه من العوامل الرئيسية وراء صغر حجم صادرات الدول العربية الى السعودية ٠

وسوف تتأثر بعض المنتجات الغذائية بشكل اكثر من غيرها على المنافسة مع المنتجات من الدول المتقدمة ويمكن القول ان التاثير سوف يكون اقل على منتجات الالبان ولحوم الدجاج واللحوم الاخرى وكذلك المشروبات الخفيفة وتعبئة مياه الشرب ويرجع ذلك الى التطور الكبير الذي حصل في هذه الصناعات وكذلك الى العوامل الاجتماعية والدينية ، حيث ان المستهلك المسلم يثق في المنتجات الخليجية من ناحية الذبح الاسلامي وخلو هذه المنتجات من مشتقات لحم الخنزير ٠ واعتقد ان العامل الديني سوف يلعب دورا كبيرا في بقاء العديد من المنتجات الغذائية الخليجية في ضوء المنافسة مع المنتجات المستوردة وعليه يجب ان تقوم دول المجلس بتاكيد هذا الجانب من الناحية العملية وكذلك من ناحية التعريف على البطاقة الغذائية ٠

رابعا : تاثير تطبيق حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة :

تنبع اهمية حماية حقوق الملكية الفردية الى ان السلع والخدمات هي نتاج فكري انفق عليه الكثير من المال من خلال الابحاث والدراسات وبالتالي فمن حق الشركة المالكة حماية هذه السلع او التكنولوجيا او غيرها من الغش والتزوير والسرقة ٠ وهناك اختلافات كبيرة في القوانين والتشريعات التي تضعها الدول في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية وساعد هذا الاختلاف على تزايد حالات الغش والتزوير وتقليد الماركات العالمية في بعض الدول حتى ان التجارة في السلع المقلدة تراوح حجمها بين ٣-٦٪ من حجم التجارة العالمية (حشاد ، ١٩٩٤) ٠

ويهمنا في هذه الدراسة الغش والتقليد في المنتجات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث تبين العديد من المؤشرات ان دول المجلس تعاني من تقليد السلع الغذائية والغش التجاري ، وان كان ذلك يتفاوت من دولة الى أخرى ٠ فمثلا في دولة الامارات العربية المتحدة ومع تطبيق حقوق الملكية الفكرية بدأت العديد من الشركات في اقامة دعاوي قضائية ضد الشركات المقلدة واتضح ان بعض الشركات تقوم بتصنيع السلع المقلدة محليا مما يعني ضعف في الرقابة على حماية السلع الغذائية من الغش والتزوير ٠

وبالرغم ان تطبيق حقوق الملكية الفكرية سوف يكون له مردود ايجابي على المستهلك الخليجي الا ان بعض الصناعات الوطنية التي اعتمدت على تقليد المنتجات الغذائية او التشبه بها من حيث البطاقة الاعلامية وغير ذلك سوف تتاثر سلبا حيث سيكون من حق الشركات الاصلية التدخل واقامة الدعوى القضائية على المقلدين ٠

ومن ضمن الجوانب الهامة هو نقل التكنولوجيا المستوردة حيث ستكون هناك قيود على استخدام تكنولوجيا عادة ما تكون مسروقة من دول متقدمة كما يفعل العديد من دول شرق آسيا وعادة توفر هذه الدول التكنولوجيا المكتسبة باسعار اقل بكثير من مثيلتها في الدول المتقدمة ٠ وستواجه بعض الصناعات الغذائية مصاعب في هذا المجال في حال تدخل الشركات ذات براءة الاختراع للتكنلوجيا المستخدمة ويعتقد بعض الباحثين ان دخول دول مجلس التعاون الخليجي في اتفاقية الجات سوف يساعدها في الحصول على التكنولوجيا الحديثة المتطورة نتيجة التزامها بحماية حقوق الملكية الفكرية ٠ وتوضح دراسة حول الجات والدول النامية (نابعة ، حبايب ، ايوب ، ١٩٩٥) ان الجات لم توضع اساسا لانشاء المحيط الافضل لنقل التكنولوجيا او لتعطيل نقل التكنولوجيا القائم بين الدول ٠ لقد جاءت الجات الى الوجود بشكل مستقل عن نقل التكنولوجيا ، كذلك يجب التأكيد على ان النقل الفعال للتكنولوجيا يحصل بطبيعة الحال بين الشركاء التجاريين وليس بين المعزولين اقتصاديا ٠ وان المالكين للتكنولوجيا لن وليس من المفروض ان يقدموها بدون مقابل او منفعة لهم . وان التجارة ضرورية ولكن غير كافية لتحقيق نقل التكنولوجيا ٠

خامسا : التأثير على معايير وجودة المنتجات الغذائية المحلية :

سوف تساعد اتفاقية إلجات على رفع وتحسين جودة المنتجات الغذائية في دول المجلس حتى تبقى في دائرة المنافسة مع المنتجات الاخرى ذات الجودة العالية ٠ والمشكلة ان العديد من منتجات الاغذية الخليجية لاتتمتع بالجودة العالية وان كان هذا يختلف من دولة إلى اخرى ، فمثلا تتمتع المنتجات الغذائية السعودية بجودة عالية والعديد من هذه المنتجات يتفق مع المعايير العالمية المطلوبة ٠

وفي الحقيقة فان معايير الجودة والنوعية التي تطالب بها اتفاقية الجات ليست بالمعايير الصعب تحقيقها ولكن درجت بعض الشركات الخليجية الى عدم التقيد بالمعايير المطلوبة نظرا للتسهيلات وسياسة غض البصر التي يتبعها جهاز الرقابة في الدولة نفسها او في الدول الخليجية ٠

وسياسة غض البصر او تسهيل مرور المنتجات الخليجية بالرغم من عدم مطابقتها لبعض المعايير سوف يكون من الصعب تطبيقها مع الالتزام باتفاقية الجات، لذا يجب على اجهزة الرقابة والجودة والنوعية ان تشدد على المنتجات الوطنية في مراعاة المعايير الدولية المطلوبة ٠

وتكمن المشكلة الاساسية في هذا الجانب الى ضعف اجهزةالرقابة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء المملكة العربية السعودية التي لديها جهاز فعال ومتقدم وقد ساهم هذا الجهاز في رفع مستوى جودة المنتجات السعودية ، وكذلك مختبر الرقابة الغذائية في مدينة دبي الذي بدأ حاليا في تطبيق نظام تأكيد الجودة٠

ان اقامة جهاز وطني فعال للرقابة الغذائية سوف يساهم بشكل كبير في حماية المنتجات الغذائية الوطنية وذلك راجع الى ان العديد من الدول لاتلتزم بالمعايير المطلوبة في تصنيع الاغذية معتمدة على ان جهاز الرقابة ليس له القدرة على كشف الغش او كشف عدم مطابقة المنتج للمواصفات العالمية المطلوبة ٠ وهذا يحدث بالذات في الاغذية او منتجات الاغذية الملوثة بالمبيدات الحشرية ومادة الافلاتوكسن السامة والمضافات الكيميائية والملونات وغيرها من المواد التى تحتاج الى اجهزة متطورة للكشف عنها ٠ ففي دراسة في دولة الامارات العربية المتحدة حول المحتوى البكتيري لاغذية الرضع والاطفال الصغار المتداولة في السوق تبين ان بعض اغذية الاطفال التي تنتجها شركات في الدول النامية لا تتمتع بالمستوى المطلوب من المحتوى البكتيري ومنخفضة الجودة وبالتالي تم استبعادها من اسواق الدولة (احمد وعلي ، ١٩٩٥) ويعطى هذا المثال اهمية الرقابة الغذائية الفعالة في ضبط الجودة وحماية الصناعات الغذائية الوطنية من الشركات التي تصنع اغذية منخفضة الجودة وبأسعار رخيصة تنافس المنتجات المحلية ٠

وطالما استخدمت الدول المتقدمة معايير الجودة والمعايير الصحية كوسيلة لخفض او منع استيراد السلع الغذائية والزراعية بسبب عدم مطابقتها للمعايير التي تفرضها هذه الدول ٠ وبالرغم من اشتراك دول مجلس التعاون الخليجي في دستور الاغذية العالمي (CodexAlimentrus) والتى تشارك فيه جميع الدول المتقدمة ، الا ان دول الاتحاد الاوروبي وامريكا وغيرها لديها انظمة ومواصفات اكثر تشددا من تلك التي يقترحها دستور الاغذية العالمي وهذا يشكل عقبة في تصدير المنتجات الغذائية الى هذه الدول ٠

وقد اوضحت الدراسات ان دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من تلوث الاغذية المستوردة بشكل كبير وبينت الدراسات التي قدمت في ندوة انشاء نظام لتركيب الاغذية في دول مجلس التعاون الخليجي ووالتى عقدت مؤخرا في دولة الامارات العربية, Miladi & Musaiger) (1996 ان العديد من المنتجات الغذائية المستوردة كانت ملوثة بالمبيدات الحشرية والسموم الفطرية والمعادن الثقيلة وتبين ان اقل المنتجات الغذائية تلوثا كانت في المملكة العربية السعودية حيث دلت الدراسة التي قدمت (Al-Khalifa , 1996) ان تلوث المنتجات الغذائية المتوفرة في السعودية لم يصل الى الحد الخطر او غير المسموح به ٠

وفى احدى الدراسات في دولة الامارات العربية حول تلوث الاغذية المستوردة والمحلية باحد انواع البكتيريا المسببة للمرض تبين ان ٣٥٪ من الاغذية شبه المطبوخة مثل البيرجر والكفته وكرات اللحم كانت ملوثة بهذه البكتيريا ٠ اما بالنسبة لتلوث الاغذية بالمواد الملونة غير المسموح باستخدامها (حسب المواصفات الخليجية) وخاصة حلويات الاطفال فقد اظهرت دراسة اخرى ان اخطر الملونات الممنوعة هى صبغات النسيج والتي وجدت في ٦٥٪ من المخللات المتداولة في المطاعم ٠ هذا بالاضافة الى تواجد مواد ملونة اخرى في كرات الذرة المنتفخة (البفك) و المكسرات بالسموم الفطرية (الافلاتوكسين) خصوصا الواردة من الهند والتى يدخل في تركيبها الفول السوداني بحدود عالية تفوق ٥٠ ضعفا مما هو مسموح به (احمد وعلي، ١٩٩٥) ٠

وتقودنا نتائج هذه الدراسات الى الاستخلاص بان ضعف اجهزة الرقابة الغذائية في دول المجلس سوف يكون عقبة في حماية الصناعات الغذائية الوطنية ٠ وهناك جانب اخر وهو ان بعض المواصفات الخليجية لا تتطابق مع المواصفات العالمية لبعض المنتجات الغذائية وقد خلق هذا الوضع العديد من المشاكل بين الشركات المنتجة والدول الخليجية ويسير استصدار المواصفات الغذائية الخليجية ببطء وقد انعكس ذلك سلبا على اجهزة التفتيش والمختبرات

وأدى في كثير من الاحيان الى ارباك اجهزة الرقابة وتضارب قراراتها فيما يختص بشحنات المنتجات الغذائية المستوردة (احمد وعلي ، ١٩٩٥) ٠

وترجع اسباب ضعف الرقابة الغذائية في دول المجلس الى العوامل التالية :

١ – النقص في الاجهزة الحديثة التي تكشف الملوثات الغذائية ٠
٢ – النقص الشديد في الكفاءات الوطنية المتدربة في مجال الرقابة الغذائية ٠
٣ – النقص في التشريعات والمواصفات الغذائية وعدم ملاءمة بعضها للظروف المحلية .
٤ – ضعف التدريب للعمالة الحالية في الرقابة الغذائية ٠
٥ – تعدد الجهات الداخلة في الرقابة الغذائية مما يؤثر على اصدار القرارات وتنفيذها٠
٦ – ضعف التنسيق والتعاون بين اجهزة الرقابة في دول المجلس ٠

الجزء الرابع

بعض المقترحات لمواجهة تحديات اتفاقية الجات

أولا : ملخص لأهم الآثار الايجابية والسلبية لاتفاقية الجات على دول المجلس :

تشير معظم الدراسات انه من السابق الأونة التنبؤ بحجم الضرر او المزايا التي يمكن ان تحصل عليها الدول النامية من جراء التزامها باتفاقية الجات وتتفق هذه الدراسات في جانبين مهمين :

١ - ان الفائدة الاكبر فى تطبيق اتفاقية الجات سوف تكون من نصيب الدول المتقدمة، وفي احدى الدراسات حول مكاسب الدخل التي سوف تعود على الدول من جراء تحرير التجارة الدولية تبين ان الدخل سوف يزداد بمقدار ٢١٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ وهو ما يعادل ١٪ من الدخل العالمي لعام ١٩٩٢ ٠ وسوف يكون نصيب الدول النامية ١٦ مليار دولار اي ٥ر٧٪ فقط ٠ اما نصيب دول المجموعة الاوروبية فسوف يكون ٦١ مليار (٦ر٢٨٪) والولايات المتحدة ٣٦ مليار (١٧٪) واليابان ٢٧ مليار (٧ر١٢٪) (حشاد ، ١٩٩٤) ٠

٢ - ان التاثير السلبي على الدول النامية سوف يختلف من دولة الى اخرى وذلك راجع الى الاختلافات في درجة التقدم الاقتصادي والصناعي ونوع صادراتها وواردتها ومراحل التصنيع التي تمر بها بالاضافة لانظمة الدعم والتسهيلات التي تقدم للصناعات الوطنية ٠

وقد لخص (مراد ، ١٩٩٥) اهم الاثار الايجابية والسلبية لانضمام دول مجلس التعاون الخليجي لمنظمة التجارة العالمية كالتالي:

(أ) الآثار الايجابية :

١ - ان الدخول في الاتفاقية يؤكد التزام دول مجلس التعاون الخليجي المبدئى بحرية التجارة العالمية وبالمنافسة الشرعية الحقيقية ، ومن حيث المبدأ ، من الصعب البقاء خارج نادي الجات في وقت تعم فيه مبادئ الاقتصاد الحر العالم اجمع من اقصاه الى اقصاه ، فالدخول الى الجات يعطى لدول الخليج العربية امكانية الحوار والمناقشة مع كافة الاطراف على قدم المساواة ، اما البقاء خارجه فيعني الانعزال والانكفاء وما يمكن ان يتبعه من ردود فعل من الدول الصناعية وغيرها ٠

٢ - ان الدخول في اتفاقية الجات سيرفع دون شك من مستوى وجودة الانتاج في كافة القطاعات نتيجة زيادة حدة المنافسة ، وقد اثبتت الصناعات الخليجية جدارتها في خرق الأسواق العالمية بكل فعالية وبسرعة ، وستستفيد بشكل خاص الصناعات التي لها فيها مزايا نسبية واضحة كالصناعات البتروكيماوية ، فيما بلغت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من المواد الكيماوية ٨٦٣ مليون دولار سنة ١٩٨٣ ، اصبحت قيمة تلك الصادرات حوالي ٣ بلايين دولار سنة ١٩٩١ ونظرا للتخفيضات

الجمركية التي ستطبق في الدول المستوردة ، فمن المتوقع ان يزيد الانتاج وتزيد الصادرات وبذلك تستفيد الدول الخليجية ٠

٣ – ازدياد معدلات النمو في الدول الصناعية في السنوات القليلة القادمة نتيجة التوقيع على الجات ونتيجة اتخاذ تلك الدول للعديد من السياسات الاقتصادية السليمة ، فمن المرجع ان تكون معدلات النمو في حدود ٣٪ سنويا كما يتوقعه صندوق النقد الدولي ، وبذلك يزداد الطلب على النفط وعلى كل المنتجات الصناعية وغيرها ، فهذه الزيادة بالاضافة الى التخفيضات الجمركية سيسهلان عملية تسويق البضاعة الخليجية الى كل دول العالم ٠

٤ – ان الصناعات الخليجية تشكو في العديد من الاحيان وفي الكثير من القطاعات من سياسة الاغراق التي تعتمدها بعض الشركات الاجنبية ، فالدخول في الاتفاقية سوف يحد من هذه الامكانية الى حد بعيد ٠

٥ – سوف يسهل لدول مجلس التعاون الخليجي في اتفاقية الجات الحصول على التكنولوجيا الحديثة المتطورة نتيجة التزامها بحماية الحقوق الفكرية والابداعية ٠

(ب) الآثار السلبية :

١ – سياسة الدعم المعتمدة على الاخص في القطاع الزراعي في بعض الدول الخليجية ستزول مع الوقت مع تطبيق الاتفاقية ، وبذلك من الممكن ان تزول معها بعض المنتجات الزراعية التي تكلف تلك الدول الاموال الباهظة، ودون شك ، فان استيراد تلك المنتجات سيكون اوفر على اقتصاديات الدول الخليجية من هنا نتوقع ان تراجع الحكومات الخليجية سياسة الامن الغذائي الحالية التي ربما فقدت معناها في ظل الظروف الدولية الاقتصادية الجديدة ، وهنا لابد من التأكيد ان درجة حمايتها للقطاع الزراعي تقل عن غيرها من الدول ٠ فقيمة الاعانات نسبة الى قيمة الانتاج بلغت في سنة ١٩٩١ مثلا ٨٠٪ في سويسرا و٦٦٪ في اليابان و٥٩٪ في السويد و٤٩٪ في السوق الاوروبية المشتركة و٣٠٪ في الولايات المتحدة و٤٤٪ في السعودية فقط ، فتخفيف الدعم عن القطاع الزراعي العالمي سيعيد توزيع الانتاج على كافة الدول حسب ميزاتها ويساهم في تخفيض كلفتها٠

٢ – حماية الحقوق الفكرية والادبية والابداعية والتصاميم الصناعية وغيرها يعني ان اسعار هذه المنتجات ستزداد في الاسواق الداخلية ، وفي المقابل ستتحسن نوعية تلك المنتجات التي ستصبح مستوردة او مصنعة داخليا من قبل صاحب الفكرة او ممن يمثله كما سيزداد وجودها وبذلك تكون ذات فائدة على الصناعي والتاجر والمستهلك ٠

٣ – رفع الدعم عن بعض المنتجات المصدرة في الدول الصناعية يؤدي الى ارتفاع سعرها داخل الدول الخليجية ، ولكن هذا ربما يشجع على انتاجها داخليا اذ تصبح المنافسة ممكنة اكثر ٠

٤ – ازداد قيمة وكمية المواد الزراعية المستوردة نتيجة رفع الدعم عن الزراعة المحلية وارتفاع اسعار المواد المستوردة وتقابل هذه الزيادة وفرا يحصل من جراء تخفيض ومن ثم الغاء الدعم الملكف جدا عن القطاع الزراعي ٠

ويصعب الان تقييم تأثير الدخول في الجات على ميزان مدفوعات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل قاطع اذ ان التغييرات ستكون في كل الاتجاهات ، ويمكن القول ان دخول الجات ستكون له فوائد هامة على الاقتصاد الخليجي في المدى القصير وفوائد اكثر اهمية على المدى البعيد وفي الواقع اعطت اتفاقية الجات الدول النامية وقتا اطول لتصحيح سياساتها الاقتصادية وخاصة سياسات الاغراق والحماية التى تضر في الواقع في القطاعات التي تحميها اذا ما استمرت لمدة طويلة ، لذلك فدخول الجات مع العمل الجدي على تحسين مستوى وكلفة الانتاج بالاضافة الى اعتماد سياسة تسويق هجومية سيغير هيكلية الاقتصاد الخليجي ويساعد دون شك في التعجيل في عملية التنويع الاقتصادي ٠

ثانيا : مقترحات لمواجهة تحديات اتفاقية الجات لدعم الصناعات الغذائية في دول المجلس :

(أ) مقترحات عامة :

١ – الإهتمام بمراجعة وفهم جميع النصوص التي تضمنتها اتفاقات التجارة الدولية ويعتقد العيسوى (١٩٩٥) ان ذلك امر مهم للغاية من اجل ان تستطيع الدول التعرف على ماهية الفرص والامكانات المتاحة لها من جهة ، وطبيعة المخاطر والتحديات المحتمل ان تواجهها من جهة اخرى ٠ كما ان المراجعة المدققة للاتفاقات مهمة للتعرف الى النواحي التى تتتمتع فيها الدولة بمعاملة تفضيلية او باستثناءات خاصة ٠
وبناء على ذلك فانه يجب على الجهات ذات العلاقة في دول المجلس مثل اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من المؤسسات باعادة طباعة الاتفاقات التجارية باللغتين العربية والانجليزية وتوزيعها على جميع المؤسسات التجارية وتلك المهتمة بهذه الاتفاقات ٠ كما يجب تخصيص كادر مؤهل او فتح قسم خاص في وزارة التجارة للتعامل مع هذه الاتفاقات ٠

٢ – الاهتمام بالاشتراك في اجتماعات اللجان والهيئات المختلفة لمنظمة التجارة العالمية مع التنسيق بين دول المجلس والدول العربية الاخرى وكذلك الدول النامية الاعضاء في المنظمة ٠

٣ – الاستمرار في دعم وتشجيع الصناعات الغذائية الوطنية الناشئة وتوفير الحماية لها من خلال التسهيلات المختلفة التى تقدمها دول المجلس لهذه الصناعات ٠

٤ – تعزيز التنسيق الاقتصادي والاجتماعي بين دول المجلس وذلك لدعم الموارد والقدرات الخليجية ازاء تحديات الجات وذلك من خلال الاجراءات العديدة والتى تم تنفيذ بعضها وما زال بعضها لم يرى النور ٠

٥ - تشجيع القطاع الخاص لانشاء شركة او شركات للتسويق الخارجى تخدم الشركات الخليجية في جهودها التصديرية بحيث يتكون رأس مال هذه الشركة من اموال مؤسسين ومساهمين ورسوم تدفعها الشركات المستفيدة ، وتقوم هذه الشركة او الشركات بدراسة الاسواق الخارجية وابرام الصفقات وتقديم المعلومات السوقية الى الشركات الخليجية المستفيدة وتساعدها في تصميم استراتيجية تسويقية (مصطفى ، ١٩٩٥) .

٦ - تشجيع القطاع الخاص الخليجي في انشاء شركة او شركات متكاملة للنقل البري والبحري والجوي وذلك لتقليل تكلفة النقل التي تؤثر في سعر المنتجات المصدرة (مصطفى ، ١٩٩٥) .

(ب) مقترحات لتحسين وحماية الصناعات الغذائية المحلية :

١ - الاهتمام بتصنيع المنتجات الغذائية التى تراعى بيئة السوق الخليجية والمستهلك الخليجي بالذات ، مثل تصنيع بعض الاغذية التقليدية وتطويرها حيث ان هذه المنتجات لها تفضيل اجتماعي من قبل المستهلك الخليجي ولايوجد لها منافسة من الدول الاخرى . ومن امثلة الاغذية التقليدية التى يمكن تصنيعها وتطويرها الرهش والحلوى والحلويات الشعبية بانواعها وبعض انواع المعجنات الخليجية وغيرها من الاغذية .

كما يجب الاهتمام بتصنيع اغذية تراعى اذواق المستهلك الخليجي وعاداته واقرب مثال على ذلك توجه بعض الشركات الخارجية الى انتاج بعض انواع الحليب المكثف المطعم بنكهة حب الهال او الدارسين وذلك لان هذه المنكهات لها تفضيل كبير عند الخليجيين وعادة توضع في الشاي او القهوة .

وللسوق الخليجية خصائصها المميزة التي اكتسبت بعضها من البيئة والعادات والتقاليد المحلية والبعض الاخر من التركيبة السكانية خاصة من ناحية الجنسيات المتواجدة . وقد يتطلب الامر تكييف العديد من هذه المنتجات وفقا لمتطلبات هذه السوق (عزام ، ١٩٩٦) .

٢ - انتهاج اساليب مبتكرة في توزيع وتسويق وترويج المنتجات الغذائية المحلية وزيادة الانفاق على الاعلان نظرا لاهميته في اقناع المستهلك باهمية السلعة الغذائية . ويجب ان يركز الاعلان التجاري على الجوانب الاجتماعية والبيئية التى تتميز بها السلع الخليجية خاصة من ناحية الخلو من المضافات الغذائية ومشتقات لحم الخنزير ومراعاة الجوانب الاسلامية.

٣ - تعليم وتدريب الشباب الخليجي في مجال الصناعات الغذائية ، حيث ان توفر الخبرات الوطنية المدربة يعتبر عاملا هاما في تطوير الصناعات الغذائية . وما زالت دول مجلس التعاون تعاني من نقص كبير في الكفاءات الوطنية في الصناعات الغذائية لذا يجب ان تقوم الجامعات ومعاهد الابحاث في تطوير برامج التعليم والتدريب على المستويات المختلفة لتوفير الكوادر الفنية وفق خطط ترتبط بخطط الدولة في مجال الصناعات الغذائية والتخصصات المرتبطة بها (حمدان ، النواوى ، ماميش ، ١٩٨٧) .

٤ - الاهتمام بنقل التكنولوجيا المتطورة في الصناعات الغذائية :
هناك العديد من الطرق لنقل التكنولوجيا المتطورة وهي تتراوح بين الانشطة البسيطة والصعبة وقد حدد نايف وحبايب وايوب (١٩٩٥) اهم الانشطة لنقل التكنولوجيا كالتالي :

١ - الحصول على التجهيزات ووثائق التكنولوجيا المطلوبة ٠
٢ - استخدام المستشارين والمرشدين والهيئات والمجالس واللجان ليقوموا بتوفير المعلومات والتفاصيل اللازمة عن التكنولوجيا الملائمة ٠
٣ - تاسيس برامج تعاونية مع دول اخرى وقد يتطلب هذا توقيع اتفاقية تبادل معلومات (DEA) ، وتقاسم الموارد والترخيصات، او اتفاقية لصناعة اجزاء من مادة او مادة بأكملها بشكل مشترك٠
٤ - المشاركة في الحلقات الدراسية والمؤتمرات والاتفاقيات واللقاءات وورشات العمل التى تتناول الجوانب المتعلقة بالتكنولوجيا ٠
٥ - تشغيل مهندسين وعلماء على درجة واسعة من المعرفة في التكنولوجيا المطلوبة ٠
٦ - تدريب العاملين على التكنولوجيا الملائمة ٠
٧ - التفاعل مع المعامل الوطنية والمعاهد والجمعيات الصناعية والجامعات ٠ ان نجاح اي عملية نقل للتكنولوجيا يتطلب محيطا مناسبا وشكلا من اشكال الشراكة بين متلقي ومصدري التكنولوجيا ٠
٨ - يجب على الشركات المحلية تخصيص موارد كافية ماليا وبشريا لبرامج البحوث والتطوير بما يساعد على سرعة الاستفادة من مبتكرات التكنولوجيا قبل انتهاء المرحلة التي حددتها اتفاقيات الجات لسريان قيود وعقوبات حماية الملكلية الفكرية ٠ وتشجيع الابتكار المستمر في المنتجات والتغليف وفي التسعير والترويج والتوزيع بالاضافة الى وضع حوافز مالية وادبية للابتكارات بما يحفز العاملية المبدعين على تطوير المنتجات وطرق الانتاج (مصطفى ، ١٩٩٥)٠

٥ - تطوير اجهزة الرقابة على الاغذية وذلك لتحسين جودة ونوعية المنتجات الغذائية الخليجية وحماية السوق من المنتجات ذات الجودة والمعايير المنخفضة٠ ومن اهم الجوانب التي يجب ان توضع في الاعتبار عند تطوير اجهزة الرقابة الغذائية في دول المجلس ما يلي (مصيقر وميلادي ، ١٩٩٥) :

١ - مراجعة وتقييم التشريعات الغذائية المستخدمة حاليا في دول المجلس وذلك لغرض تعديلها لتلائم الوضع الراهن لرقابة الاغذية ٠
٢ - اصدار مواصفات قياسية تغطي مختلف السلع الغذائية المتداولة مع التركيز على تحديد الحدود اللازم اجراءها لكل سلعة غذائية ٠
٣ - توفير الحد الادنى من المؤهلات العلمية عند تعيين المفتشين في مجال الاغذية وذلك لرفع كفاءة التفتيش الغذائي ٠
٤ - اصدار دليل موحد وعملي للتفتيش الغذائي للاستعانة به في اغراض التدريب في دول المجلس ٠

٥ – الدعم الفني والبشري لمختبرات الاغذية في دول المجلس مع التركيز على تأهيل الكوادر الوطنية والاهتمام بادخال نظام الجودة في جميع مختبرات رقابة الاغذية للتاكد من كفاءة العمل ودقته ٠

٦ – التنسيق والتعاون بين اجهزة مختبرات الاغذية والرقابة الغذائية في دول المجلس من خلال اللقاءات الدورية والاتصال المباشر ٠

٧ – يجب ان تكون القرارات التي تصدرها سلطات رقابة الاغذية بكل دولة في المجلس فاصلة ونهائية ورادعة طبقا للقوانين المعمول بها في كل دولة ٠

٨ – الاستفادة من خبرات وامكانيات الجامعات ومراكز البحوث في المنطقة لدعم برامج الرقابة الغذائية ٠

٩ – حث دول المجلس في المشاركة الفعالة في مداولات هيئة دستور الاغذية التابعة لمنظمتي الاغذية والزراعة والصحة العالمية ٠

١٠– وضع برامج تدريبية موحدة لصقل مهارات مفتشي الاغذية والعاملين في مجال الرقابة الغذائية ويجب ان تراعى هذه البرامج الظروف الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي ٠

١١– تشجيع انشاء جمعيات حماية المستهلك في دول المجلس ٠

١٢– تشديد الرقابة على الاغذية المستوردة وتبادل المعلومات حول الاغذية المرفوضة في اي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي ٠

١٣– الاهتمام بتوعية المستهلك في مجال صحة الاغذية باعداد برامج متخصصة في هذا المجال وباستخدام تقنيات الاعلام الحديثة ٠

١٤– العمل على مراقبة وضبط صيغ الاعلانات الغذائية المضللة خاصة المعروضة في التلفزيون ٠

المراجـــــع

أولا : المراجع العربية

١ – ابراهيم العيسوى ، الغات واخواتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان (١٩٩٥) .

٢ – ابراهيم حمدان ، امين النواوي ، مصطفى ماميش ، التقدم في تطوير الصناعات الغذائية في الوطن العربى ، معهد الكويت للابحاث العلمية ، الكويت (١٩٨٧) .

٣ – احمد سيد مصطفى ، شركاتنا العربية في مواجهة آثار الجات – رؤية استراتيجية ودليل عمل مقترح ، التعاون الصناعي، العدد ٥٠ – يناير (١٩٩٥).

٤ – الدار السعودية للخدمات الاستشارية ، ندوة فرص الاستثمار في الصناعات الغذائية ، الرياض – المملكة العربية السعودية (١٩٩١) .

٥ – بلال ايوب ، عبدالرزاق حبايب ومنير نايفة ، الجات والدول النامية ، المجلة العربية للعلوم ، العدد٢٥ ، السنة الثالثة عشر ، يونيو (١٩٩٥) .

٦ – جريدة عكاظ ، تحقيق حول صناعة الغذاء بدول التعاون الخليجي ، العدد ١٠٢٨٤ الثلاثاء ٤ اكتوبر (١٩٩٤) .

٧ – جريدة الاتحاد الاماراتية ، الاثنين ١٣ مايو (١٩٩٦) .

٨ – عبدالرحمن مصيقر ، سمير الميلادي ، وقائع حلقة العمل حول حالة الغذاء والتغذية في دول مجلس التعاون الخليجي ، جامعة الامارات العربية المتحدة ، العين – دولة الامارات العربية المتحدة (١٩٩٥) .

٩ – عبدالفتاح مراد ، شرح اتفاقيات الجات ، مكتبة نشأت المعارف ، الاسكندرية (١٩٩٦).

١٠ – ممدوح هبره ، الترتيب الهيكلي للتجارة الخارجية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – التعاون الصناعي ، العدد ٦٠ ، ابريل (١٩٩٥) .

١١ – منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، سياسات الاسعار الزراعية – روما ، ايطاليا (١٩٨٩) .

١٢ – منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، اجتماع الخبراء حول تأثير التغيرات في البيئة التجارية الدولية على تجارة المنتوجات الزراعية في منطقة الشرق الادنى ، المكتب الاقليمي ، القاهرة ، مصر (١٩٩٤) .

١٣ – منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، حالة الاغذية والزراعة ١٩٩٥ ، روما ، ايطاليا (١٩٩٦) .

١٤ – موسى احمد ومحمد زين ، الحدود والمواصفات لجودة الاغذية في مجلس التعاون (مثال من الامارات) ، وقائع حلقة العمل حول حالة الغذاء والتغذية في مجلس التعاون الخليجي ، جامعة الامارات العربية المتحدة ، العين (١٩٩٥) .

١٥ – نبيل حشاد ، الجات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية ، بنك الكويت الصناعي، الكويت (١٩٩٤) .

١٦ – هنرى عزام ، التجارة البينية السعودية – العربية – جريدة الخليج الاماراتية ، العدد٦١٨٠ الخميس ١٨ ابريل (١٩٩٦) .

ثانيا : المراجع الاجنبية

1- Al-Khalifa, A. Heavy metals is Saudi foods. In , Musaiger and Miladi (editors). Proceedings of the workshop on establishing food composition data for the Arab countries of the Gulf. UAE University , Al - Ain (1995).

2- Edwin Gutierrez , The Soft Drinks Industry in the GCC Region , Al - Tawen Al-Sinai , No. 60 , Vol. 16 , April (1995).

3- FAO , Impact of the Uruguay Rownd on Agriculture , Rome , Italy (1995).

4- Musaiger, A.O. and Miladi , S. Proceedings of workshop on establishing food composition data for the Arab countries of the Gulf. UAE University , Al - Ain (1995).

ملحـق رقـــم (١)

موجز لاعمال واجراءات هيئة دستور الاغذية والهيئات التابعة لها

مقدمة :

نظرا للاهتمام المتزايد بالمشكلات التى تجابه التجـارة الدوليـة فـى المـواد الغذائيـة فقد قررت الحكومات الاعضاء فى منظمتى الاغذية والزراعة والصحة العالمية اتخاذ اجراء دولـى لمحاولة ازالة العقبات غير الجمركية التى تعترض انسياب التجارة الدوليـة فـى المـواد الغذائيـة بسبب تباين التشريعات الوطنية المتعلقة بالاغذية. وفى نفس الوقت طلبت الحكومات الاعضـاء اقرار ضمانات ملائمة لحماية المستهلك. وفيمـا يلـى موجـز للاسـباب التـى شـجعت المنضمين للاشتراك فى هذا النوع من النشاط.

تاريخ تاسيس هيئة دستور الاغذية

اشـتركت منظمتـى الاغذيـة والزراعـة والصحـة العالميـة منـذ عهـد قريـب فـى مجـال المواصفات القياسية . حيث قامت منظمـة الاغذيـة والزراعـة فـى عـام ١٩٥٨ وبالتعـاون مـع الاتحاد الدولـى للالبـان بتشـكيل لجنـة مـن الخبراء الحكومين لاعـداد مجموعـة مـن المبـادىء المتعلقة بالالبان والمواصفات القياسية لعناصر تركيب اللبن ومنتجاتـه. وكـانت هـذه الاعمـال بمثابة مدونة دولية يسترشد بها فى الاستخدام السليم للمسـميات او التعريفات وفـى الممارسـات العادلة فى التجارة الدولية للالبان ومنتجاتها. وبخاصة فيما يتعلق بالمقاييس التركيبيـة الرئيسية للبن وبعض منتجاته التى لها اهمية فى التجارة الدولية على ان تقدم هذه الاعمال الفنية بعد ذلك الى الحكومات لابداء رايها او الموافقة عليها.

ومن جانب اخر فقد تم فى نفس العام ١٩٥٨ انشاء الهيئـة الاوروبيـة لدسـتور الاغذيـة وذلك بالمشاركة بيـن الهيئـة الدوليـة للصناعـات الزراعيـة والمكتـب الدائم للكيميـاء التحليليلـة. ويرجع الفضل فى انشاء هذه الهيئة الى الراحل Dr.H. Frenzel الوزير النمساوى السابق. وقد واجهت الهيئة الاوروبية لدستور الاغذية صعوبات مالية واجرائية. وكان المنهج الاصلى للهيئة فى اعداد المواصفات القياسية للاغذية مماثلا الى حد كبير لمـا كـان متبعـا فـى البلـدان الناطقـة باللغة الالمانية. وازاء هذه الصعوبات طلبت بعض البلدان الاوروبية غير الاعضاء فى الهيئـة طلب معالجـة الموضـوع امـا علـى اسـاس اقليمـى او دولـى. وفـى عـام ١٩٦١ قـررت الهيئـة

الاوروبية لدستور الاغذية اسناد هذه المهمة الى منظمتى الاغذية والزراعة والصحة العالمية حيث تطورت هذه الهيئة واصبحت تضم حكومات جميع دول العالم مما يسر التوفيق بين مناهجها المختلفة الخاصة بالمواصفات القياسية للاغذية. وفى ضوء ذلك قررت المنظمتان وضع برنامج مشترك للمواصفات القياسية للاغذية وانشاء جهاز اشرافى باسم هيئة دستور الاغذية بهدف تطبيق هذا البرنامج. وفى عام ١٩٦٢ عقد المؤتمر الافتتاحى الخاص بالمواصفات القياسية للاغذية وتم خلاله اقرار المبادىء التوجيهية لهيئة دستور الاغذية التى عقدت اول اجتماعاتها عام ١٩٦٣ وكان عدد الاعضاء وقتذاك لايتجاوز ٣٠ دولة كان معظمهم من البلدان المتقدمة الاعضاء فى هذه الهيئة. وفى الاعوام التالية انضمت لى عضوية هذه الهيئة عدة دول نامية حتى اصبح عدد الاعضاء الآن يقرب من مائة وخمسين معظمهم من البلدان النامية وبذلك اخذت الهيئة على عاتقها الدور القيادى فى وضع مواصفات قياسية للاغذية فى مختلف انحاء العالم.

المبادىء العامة لدستور الاغذية

١- اغراض دستور الاغذية

دستور الأغذية هو مجموعة من المواصفات القياسية الموحدة للاغذية المعتمدة دوليا تهدف الى حماية صحة المستهلكين والى ضمان الممارسة العادلة فى تجارةِ الغذاء. ويتضمن دستور الاغذية كذلك احكاما ذات طبيعة استشارية لقواعد الممارسة وارشادات وتدابير اخرى موصى بها، وذلك بهدف المساعدة على بلوغ اهداف دستور الاغذية ، ويهدف دستور الاغذية بصفة رئيسية الى توجيه وتعزيز وضع تعاريف ومتطلبات غذائية تساعد على تجانس تلك التعاريف مما يسهل التجارة الدولية.

٢- نطاق دستور الاغذية

يتضمن دستور الاغذية مواصفات قياسية لكل الاغذية الرئيسية - بصرف النظر عما اذا كانت مصنعة او نصف مصنعة او خاما . كما يتضمن المواد التى تمر بمراحل تصنيعية اخرى لتصبح على هيئة اغذية، من اجل بلوغ الاهداف المحددة فى دستور الاغذية . ويتضمن دستور الاغذية احكاما متعلقة بصحة الاغذية ومضافات الاغذية وبقايا مبيدات الافات والمواد الملوثة والبيانات الايضاحية والعرض وطرق التحليل واخذ العينات ، كما يتضمن احكاما ذات طبيعة استشارية فى صورة مدونات لقواعد الممارسة ومبادىء ارشادية وتدابير اخرى موصى بها.

٣- طبيعة مواصفات الدستور (كودكس)

تحتوى مواصفات الدستور على متطلبات يشترط توافرها فى الاغذية لضمان حصول المستهلك على منتجات سليمة وصحية وخالية من الغش وذات بيانات ايضاحية صحيحة فيما يتعلق بمكوناتها وبعبواتها وطريقة تقديمها. وتوضع مواصفة الكودكس لاى غذاء او اغذية وفقا لنموذج خاص بمواصفات الدستور القياسية للسلع ، ويتعين ان يتضمن النموذج كلما كان ذلك ملائما ،المعايير المدرجة بهذه المواصفات.

٤- قبول مواصفات الدستور القياسية للسلع

أ - يمكن لاى بلد قبول مواصفة الدستور تبعا للاجراءات القانونية او الادارية المعمول بها بشان توزيع المنتج المعنى بصرف النظر عما اذا كان مستوردا او منتجا محليا فى نطاق ولايته الاقليمية ، وذلك بالطرق الاتية :

(١) الموافقة التامة

أ- تعنى الموافقة التامة ان البلد المعنى يضمن انه سيسمح بتوزيع المنتج الذى تنطبق عليه المواصفة توزيعا حرا حسب ماهو وارد بالبند (ج) ادناه وذلك داخل حدود ولايته الاقليمية تحت الاسم والوصف المقرر فى المواصفة شريطة ان يكون مطابقا لكل الشروط الواردة بشانه فى المواصفة.

ب- يضمن البلد كذلك الا يسمح بتوزيع المنتجات المخالفة للمواصفة المعنية تحت الاسم والوصف الواردين بالمواصفة.

ج- لايجوز اعاقة توزيع اى منتج سليم مطابق للمواصفة باية احكام قانونية او ادارية فى البلد المعنى فيما يخص صحة المستهلك او اية امور اخرى تتعلق بالمواصفات الخاصة بالغذاء، فيما عدا الاعتبارات الخاصة بصحة الانسان او النبات او الحيوان التى لم تذكر على وجه التحديد فى المواصفة.

(٢) الموافقة المستهدفة

تعنى الموافقة المستهدفة ان يبين البلد المعنى اعتزامه قبول المواصفة بعد عدد محدد من السنوات على الا يمنع فى هذه الاثناء توزيع اى منتج سليم ومطابق للمواصفة فى نطاق ولايته القانونية باية احكام قانونية او ادارية متعلقة بصحة المستهلك او باية امور اخرى تتعلق بالمواصفات القياسية للغذاء ، فيما عدا الاعتبارات الخاصة بصحة الانسان او النبات او الحيوان التى لم تذكر على وجه التحديد فى المواصفة.

(٣) الموافقة مع انحرافات ثانوية

تعنى الموافقة مع انحرافات ثانوية ان البلد المعنى يبدى موافقة تامة حسب التعريف الوارد فى الفقرة (٤-أ-١) على المواصفة فيما عدا انحرافات ثانوية تعترف بها هيئة دستور الاغذية ، مع العلم بان المنتج الذى يطابق المواصفة باستثناء تلك الانحرافات الثانوية سوف يسمح له بالتوزيع الحر داخل حدود الولاية الاقليمية للبلد المعنى ، وان البلد المعنى سوف يضمن اقراره بالقبول بيانات بهذه الانحرافات واسبابها ، كما يبين ايضا.

أ- ما اذا كانت المنتجات المطابقة تماما للمواصفة يمكن ان توزع بحرية داخل حدود ولايته الاقليمية تبعا للفقرة (٤- أ١).

ب ماذا كان يتوقع ان يكون قادرا على القبول التام للمواصفة ، وفى هذه الحالة يبين الوقت الذى سيتم فيه ذلك.

وينبغى للبلد الذى يعتبر انه لايمكنه قبول المواصفة باى من الطرق المذكورة اعلاه ان يبين :-

١- ماذا كانت المنتجات المطابقة للمواصفة يمكن توزيعها بحرية داخل حدود ولايته الاقليمية .

٢- اوجه الاختلاف بين متطلباته الحالية او المقترحة وبين متطلبات المواصفة مع ذكر اسباب هذه الاختلافات ، ان امكن ذلك.

٣- يكون البلد الذى يقبل مواصفة من مواصفات الدستور تبعا لاحد الاحكام المذكورة فى الفقرة (٤- أ) مسئولا عن التطبيق الموحد والمحايد لاحكام المواصفة على كل المنتجات المعنية المحلية والمستوردة التى توزع داخل حدود ولايته الاقليمية . وبالاضافة الى ذلك ينبغى ان يكون البلد مستعدا لتقديم النصح والارشاد لمصدرى ومصنعى المنتجات بغرض التصدير لتعزيز تفهمهم والتزامهم بمتطلبات البلدان المستوردة التى قبلت مواصفات الدستور وفقا لاحد الاحكام المذكورة فى الفقرة (٤- أ).

٤- عندما يدعى - فى بلد مستورد - ان منتجا مامطابق لمواصفة الدستور ويتضح انه غير مطابق لهذه المواصفة يتعين على البلد المستورد اخطار السلطات المختصة فى البلد المصدر بكل الحقائق المتعلقة بذلك ، وعلى وجه الخصوص التفاصيل الخاصة بمنشا المنتج موضع الخلاف (اسم وعنوان المصدر) اذا ماعتقد ان شخصا ما فى البلد المصدر هو المسؤول عن عدم الالتزام بالمواصفة.

٥- الموافقة على المواصفات القياسية العامة للدستور

أ- يمكن لكل بلد قبول مواصفة قياسية عامة للدستور تبعا لاجراءاته القانونية او الادارية المعمول بها فيما يتعلق بتوزيع المنتجات التى تنطبق عليها المواصفة القياسية العامة بصرف النظر عما اذا كانت مستوردة او منتجة محليا فى نطاق ولايته الاقليمية ، وذلك بالطرق الاتية :-

١- الموافقة التامة

تعنى الموافقة التامة على مواصفة عامة ان البلد المعنى يضمن ان المنتج الذى تنطبق عليه المواصفة العامة سوف يطابق كل متطلبات المواصفة العامة فيما عدا مايذكر خلاف ذلك فى احدى المواصفات السلعية للدستور داخل حدود ولايته الاقليمية. كما تعنى كذلك ان توزيع اية منتجات سليمة ومطابقة للمواصفة لن يعاق باية احكام قانونية او ادارية فى البلد المعنى تتعلق بصحة المستهلك او اية امور اخرى تتعلق بالمواصفات القياسية للاغذية وتشملها متطلبات المواصفة العامة.

٢- الموافقة المستهدفة

تعنى الموافقة المستهدفة ان يبين البلد المعنى اعتزامه قبول المواصفة العامة بعد عدد محدد من السنوات.

٣- الموافقة مع انحرافات ثانوية

تعنى الموافقة مع انحرافات ثانوية ان البلد المعنى يبدى موافقة تامة حسب التعريف الوارد فى الفقرة (٥- أ-١) على المواصفة العامة فيما عدا انحرافات ثانوية تعترف بها هيئة دستور الاغذية. ويضمن البلد المعنى فى اقراره بالقبول بيانا بهذه الانحرافات واسبابها ، كما يبين ماذا كان يتوقع ان يكون قادرا على ابداء القبول العام للمواصفة العامة ، وفى هذه الحالة يبين الوقت الذى سيتم فيه ذلك.

ب - ينبغى على البلد الذى يعتبر انه لايمكنه قبول المواصفة العامة باى من الطرق المذكورة اعلاه ان يبين اوجه الاختلاف بين متطلباته الحالية او المقترحة ومتطلبات المواصفة العامة واسباب هذه الاختلافات ، ان امكن ذلك.

١- يكون البلد الذى يقبل مواصفة عامة تبعا لاحد الاحكام المذكورة فى الفقرة (٥- أ) مسؤولا عن التطبيق الموحد والمحايد لاحكام المواصفة على كل المنتجات المعنية المحلية والمستوردة التى توزع داخل حدود ولايته الاقليمية ، وبالاضافة الى ذلك ينبغى ان يكون البلد

مستعد لتقديم النصح والارشاد لمصدرى ومصنعى المنتجات بغرض التصدير لتعزيز فهمهم والتزامهم بمتطلبات البلدان المستوردة التى قبلت مواصفة عامة تبعا لاحد الاحكام المذكورة فى الفقرة (٥- أ).

٢- عندما يدعى - فى بلد مستورد - ان منتجا مامطابق لمواصفة عامة ثم يتضح عكس ذلك ، فى البطاقة المصاحبة للمنتج او غير ذلك - ينبغى للبلد المستورد اخطار السلطات المختصة فى البلد المصدر بكل الحقائق المتعلقة بذلك ، وبالاخص التفاصيل الخاصة بمنشا المنتج موضع الخلاف (اسم وعنوان المصدر) اذا مااعتقد ان شخصا ما فى البلد المصدر هو المسؤول عن عدم الالتزام بالمواصفة.

٦- سحب او تعديل الموافقة

يتعين على البلد الذى يعتزم سحب او تعديل موافقته على مواصفة مامن مواصفات الدستور توجيه اخطار كتابى بذلك الى سكرتارية هيئة دستور الاغذية التى تبلغ بدورها جميع الدول الاعضاء والاعضاء المنتسبين فى منظمتى الاغذية والزراعة والصحة العالمية بهذا الاخطار وتاريخ تسلمه ، ويتعين على البلد المعنى تقديم المعلومات المطلوبة بمقتضى الفقرات (٤- أ-٣)، و (٥- أ٣)، و (٤- ب) ،و (٥- ب) اعلاه حسب مقتضى الحال كما ينبغى ان يعطى مهلة طويلة قدر المستطاع قبل سريان قرار السحب او التعديل.

الاجهزة الفرعية لهيئة دستور الاغذية

يتبع هيئة دستور الاغذية لجنة تنفيذية تعمل بالنيابة عنها بمثابة جهاز تنفيذى بين دورات اجتماع الهيئة وتقدم المقترحات لها فيما يتعلق بالتوجه العام للهيئة وبرنامج العمل الخاص بها. وتتكون اللجنة التنفيذية من الرئيس وثلاثة نواب للرئيس مع ستة اعضاء اخرين تنتخبهم الهيئة فى دورات الانعقاد العادية من بين اعضاء الهيئة ، بحيث ينتخب عضو عن كل منطقة جغرافية : افريقيا - اسيا - اوروبا - امريكا اللاتينية - امريكا الشمالية - جنوب غرب المحيط الهادى، ولايجوز ان تشمل عضوية اللجنة التنفيذية اكثر من مندوب واحد من اى بلد.

اللجان الفرعية للهيئة

أ- اللجان العالمية

لجنة الخبراء الحكوميين المشتركة لمنظمتي الاغذية والزراعة والصحة العالمية المختصة بمدونة المبادىء المتعلقة باللبن ومنتجات الالبان.

اجتمعت هذه اللجنة لاول مرة فى سبتمبر / ايلول سنة ١٩٥٨ ثم اجتمعت بانتظام سنويا منذ عام ١٩٥٨ ونظرا لانها تكونت قبل انشاء هيئة دستور الاغذية فانها ادمجت بعد ذلك فى الهيئة.

مسئولياتها :

قررت هيئة دستور الاغذية ان تختص هذه اللجنة بدراسة واعداد تفاصيل كل المدونات والمواصفات المتعلقة باللبن ومنتجات الالبان ، وتمريرها حسب الاقتضاء خلال كل المراحل الخاصة باجراءات "اعداد المواصفات الدولية لمنتجات الالبان".وتعمل على تقديمها الى الحكومات للحصول على موافقتها ، باستثناء ان قرارات اللجنة - سواء كانت تتعلق بالمواصفات او غير ذلك - تخضع للمراجعة من قبل الهيئة بناء على طلب احد اعضائها. وتدرس اللجنة الموافقات الواردة فى ضوء المبادىء العامة لهيئة دستور الاغذية وترفع تقريرا عن هذه الموافقات الى الهيئة ، التى تقرر فى ضوء هذه الموافقات ماذا كانت المواصفة ستنشر فى دستور الاغذية باعتبارها مواصفة عالمية ، وتخضع الاحكام الخاصة بالمواصفات التى تضعها لجنة الخبراء الحكوميين والتى تتعلق بالمضافات والبيانات الايضاحية والظروف الصحية لاجراءات الاعتماد من اللجان الموضوعية العامة المختصة بدستور الاغذية ، غير ان طرق التحليل واخذ العينات التى تعدها لجنة الخبراء الحكوميين لاتخضع لاجراءات الاعتماد من قبل لجنة الدستور الخاصة بطرق التحليل واخذ العينات.

لجنة الدستور المختصة بمضافات الاغذية

الحكومة المضيفة : هولندا

المسؤولية :اعتماد او تقرير المستويات المسموح بها لاستعمال مضافات الاغذية كل على حدة والحدود القصوى المسموح بها للمواد الملوثة لاغذية محددة وتحضير قوائم مضافات الاغذية وتقييمها توكسيكولوجيا بواسطة لجنة الخبراء المشتركة لمنظمتى الاغذية والزراعة والصحة العالمية المعنية بمضافات الاغذية

لجنة الدستور المختصة بصحة الاغذية

الحكومة المضيفة : الولايات المتحدة الامريكية

صلاحياتها :أ - صياغة الاحكام الاساسية الخاصة بالظروف الصحية للاغذية التى تنطبق على كل انواع الاغذية.

ب-١- دراسة واعتماد الاحكام الخاصة بالظروف الصحية للاغذية المعدة بواسطة لجان الدستور السلعية والواردة فى مواصفات الدستور السلعية ، وتعديلها عند الضرورة ، او

٢- صياغة الاحكام الخاصة بالظروف الصحية فيما يتعلق بغذاء معين يدخل ضمن صلاحيات لجنة من لجان الدستور السلعية بناء على طلب من تلك اللجنة .

ج- صياغة الاحكام الخاصة بالظروف الصحية المتعلقة باى غذاء لم تكلف به اى من لجان الدستور السلعية عند الضرورة.

د - دراسة مشكلات صحية معينة تكلفها بها الهيئة.

لجنة الدستور المختصة بالبيانات الايضاحية للاغذية

الحكومة المضيفة : كندا

الصلاحيات :أ- صياغة الاحكام الخاصة بالبيانات الايضاحية للاغذية التى تنطبق على جميع انواع الاغذية .

ب- دراسة واعتماد مسودات الاحكام النوعية الخاصة بالبيانات الايضاحية المعدة بواسطة لجان الدستور السلعية التى تصوغ المواصفات القياسية للسلع ، وتعديل تلك المسودات عند الاقتضاء.

ج- دراسة اية مشكلات محددة متعلقة بالبيانات الايضاحية التى تكلفها بها الهيئة.

د- دراسة المشكلات المرتبطة بالاعلان عن الاغذية مع الاهتمام بصفة خاصة بالادعاءات والاوصاف المضللة.

لجنة الدستور المختصة بالمبادىء العامة

الحكومة المضيفة : فرنسا

المسؤوليات : بحث الموضوعات الاجرائية والعامة التى تحيلها اليها هيئة دستور الاغذية ، وقد ارسلت اللجنة "المبادىء العامة" التى تحدد الغرض من دستور الاغذية ونطاق تطبيقه ، وطبيعة مواصفات الدستور واشكال قبول البلدان لمواصفات الدستور.

لجنة الدستور المختصة بطرق التحليل واخذ العينات

الحكومة المضيفة: جمهورية المانيا الاتحادية (الدورات من الاولى حتى السادسة)

السمجر

الصلاحيات: أ- تحديد الطرق القياسية التى تطبق بصفة عامة على عدد من الاغذية .

ب- ١- دراسة واعتماد مسودات الطرق التى تقترحها لجان الدستور الخاصة بصياغة مسودات مواصفات الدستور ، وتعديلها عند الضرورة ، او .

٢- اعداد طرق معينة واعتمادها بعد ذلك بناء على طلب هذه اللجان وبالتعاون معها.

ج- تنقيح مثل هذه الطرق عند الضرورة.

د- دراسة مشكلات خاصة باخذ العينات وتحليلها تكلفها بها الهيئة.

لجنة الدستور المختصة ببقايا مبيدات الافات

الحكومة المضيفة : هولندا

المسؤوليات : اقتراح الحدود المسموح بها دوليا لبقايا مبيدات الافات فى اغذية معينة ، وبالاضافة الى ذلك اعداد قائمة بالاولويات للبقايا التى توجد فى السلع الغذائية الداخلة فى التجارة الدولية لتقييمها توكسيكولوجيا بواسطة لجنة خبراء منظمة الصحة العالمية المختصة ببقايا مبيدات الافات وفحصها بمعرفة فريق العمل التابع لمنظمة الاغذية والزراعة والمختص بمبيدات الافات.

لجنة الدستور المختصة بمنتجات الكاكاو والشيكولاته

الحكومة المضيفة : سويسرا

المسؤوليات : اعداد مواصفات قياسية عالمية لمنتجات الكاكاو والشيكولاته.

لجنة الدستور المختصة بالسكر

الحكومة المضيفة : المملكة المتحدة .

المسؤوليات: اعداد مواصفات قياسية عالمية لجميع انواع السكر ومنتجاته.

لجنة الدستور المختصة بالفواكه والخضر المصنعة

الحكومة المضيفة : الولايات المتحدة الامريكية .

الصلاحيات : اعداد مواصفات عالمية لجميع انواع الفواكه والخضر المصنعة بما فى ذلك المنتجات المجففة والبازلاء والفاصوليا المجففة المعلبة والمربات والجيلى مع استبعاد البرقوق المجفف وعصائر الفواكه والخضر.

لجنة دستور الاغذية المختصة بالدهون والزيوت :

الحكومة المضيفة : المملكة المتحدة

المسؤوليات : اعداد مواصفات عالمية للدهون والزيوت ذات الاصل الحيوانى او النباتى او البحرى بما فى ذلك السمن الصناعى (المرجرين) وزيت الزيتون.

لجنة الدستور المختصة باللحوم

الحكومة المضيفة : جمهورية المانيا الاتحادية

الصلاحيات : اعداد مواصفات عالمية و/او بيانات وصفية و/او مدونات لقواعد الممارسة على النحو الذى يبدو مناسبا لتصنيف او وصف او تدريج ذبائح او قطع اللحم البقرى والجاموسى والضان والاغنام والخنازير.

لجنة الدستور المختصة بالظروف الصحية للحوم

الحكومة المضيفة : نيوزيلندا

الصلاحيات : اعداد مواصفات عالمية و/او مدونات لقواعد الممارسة ، حسب الاقتضاء ، بشان الظروف الصحية للحوم ماعدا لحوم الدواجن.

لجنة الدستور المختصة بمنتجات اللحوم المصنعة

الحكومة المضيفة : الدنمارك

الصلاحيات : اعداد مواصفات عالمية لمنتجات اللحوم المصنعة بما فى ذلك اللحوم المغلفة للمستهلك فيما عدا لحم ومنتجات الدواجن.

لجنة الدستور المختصة بالاسماك والمنتجات السمكية

الحكومة المضيفة : النرويج

الصلاحيات :اعداد مواصفات عالمية للاسماك والرخويات الطازجة والمجمدة (بما فى ذلك الانواع السريعة التجمد) او الاسماك والقشريات والرخويات المصنعة.

لجنة الدستور المختصة بالاغذية التنظيمية

الحكومة المضيفة : جمهورية المانيا الاتحاد

المسؤولية : اعداد مواصفات عالمية ومبادىء عامة بشان الاغذية التنظيمية. وحيثما يتعذر الوصول الى اتفاق على مواصفة عالمية تتمتع اللجنة بسلطة اعداد مواصفات اقليمية.

لجنة الدستور المختصة بالمثلوجات الصالحة للاكل

الحكومة المضيفة : السويد

الصلاحيات : اعداد مواصفات عالمية عند الاقتضاء لكل انواع المثلوجات الصالحة للاكل بما فى ذلك المخاليط والمساحيق المستخدمة فى صناعتها.

لجنة الدستور المختصة بالمرق والحساء

الحكومة المضيفة : سويسرا

المسؤولية : وضع مواصفات على مستوى العالم للمرق والحساء المركز ومرق اللحم وغيره.

لجنة الدستور المختصة بالحبوب والبقول

الحكومة المضيفة : الولايات المتحدة الامريكية

المسؤولية : وضع مواصفات على مستوى العالم او وضع مدونات لقواعد الممارسة حيثما يكون ذلك مناسبا ، فيما يخص الحبوب والبقول باتواعها ومنتجاتها.

لجنة الدستور المختصة بالبروتينات النباتية

الحكومة المضيفة : كندا

المسؤولية : وضع تعاريف ومواصفات عالمية للمنتجات البروتينية النباتية المشتقة من فول الصويا وبذرة القطن والفول السوداني والحبوب ومن مصادر نباتية اخرى بحيث تستخدم للاستهلاك الادمى ، كما تقوم هذه اللجنة بوضع توجيهات عامة حول استخدام هذه المنتجات البروتينية.

ب – اللجان الاقليمية

فريق الخبراء المشترك اللجنة الاقتصادية الاوروبية وهيئة دستور الاغذية المختص بالتوحيد القياسى للاغذية المجمدة بطريقة التجميد السريع

الصلاحيات : فريق الخبراء المشترك اللجنة الاقتصادية الاوروبية ودستور الاغذية المختص بالتوحيد القياسى للاغذية المجمدة بطريقة التجميد السريع مسؤول عن وضع المواصفات القياسية للاغذية المجمدة بطريقة التجميد السريع وفقا للمبادىء العامة لدستور الاغذية. ويتولى الفريق مسئولية الاعتبارات العامة والتعريفات واطار العمل للمواصفات القياسية لمنتجات الاغذية المجمدة بطريقة التجميد السريع كل على حدة ، ومسؤلية الاعداد الفعلى للمواصفات القياسية الخاصة بمنتجات الاغذية المجمدة بطريقة التجميد السريع والتى لم تعهد الهيئة بها الى لجنة دستور اخرى ، مثل الاسماك والمنتجات السمكية واللحوم ومنتجات اللحوم المصنعة والدواجن ومنتجات لحوم الدواجن . ويتعين ان تتفق المواصفات القياسية التى تعدها لجان الدستور السلعية الخاصة بالسلع الغذائية المجمدة بطريقة التجميد السريع مع المواصفة العامة التى اعدها فريق الخبراء المشترك اللجنة الاقتصادية الاوروبية وهيئة دستور الاغذية المختص بالتوحيد القياسى للاغذية المجمدة بطريقة التجميد السريع ، كما ينبغى ان تحال اليه المواصفات القياسية فى مرحلة ملائمة لاغراض التنسيق.

- فريق الخبراء المشترك اللجنة الاقتصادية الاوروبية وهيئة دستور الاغذية المختص بالتوحيد القياسي لعصائر الفاكهة

المسؤولية : اعداد مواصفات عالمية خاصة بعصائر الفاكهة :

ملاحظة : لايعتبر الفريقان السابق ذكرهما ان من بين الاجهزة الفرعية بموجب اية قواعد محددة لهيئة دستور الاغذية ، الا انهما يطبقان نفس اجراءات لجان الدستور السلعية فى اعداد مواصفات الدستور.

لجنة الدستور المختصة بالمياه المعدنية الطبيعية

الحكومة المضيفة : سويسرا

المسؤولية : اعداد مواصفات قياسية اقليمية للمياه المعدنية الطبيعية.

اللجنة المشتركة لمنظمتي الاغذية والزراعة والصحة العالمية الخاصة بالتنسيق لاوروبا

العضوية :عضوية هذه اللجنة متاحة لجميع الحكومات الاعضاء فى منظمتى الاغذية والزراعة والصحة العالمية فى نطاق المنطقة الجغرافية لاوروبا بما فى ذلك اسرائيل وتركيا والاتحاد السوفيتى ورئيسها هو المنسق لاوروبا بحكم منصبه.

وظائفها : تزاول اللجنة التنسيق العام فى اعداد المواصفات القياسية المتعلقة بمنطقة اوروبا كما تمارس اية مهام اخرى تكلفها بها هيئة دستور الاغذية .

اللجنة المشتركة لمنظمتي الاغذية والزراعة والصحة العالمية الخاصة بالتنسيق لافريقيا

العضوية : عضوية هذه اللجنة متاحة لجميع الدول الاعضاء العاملين والاعضاء المنتسبين فى منظمتى الاغذية والزراعة والصحة العالمية الاعضاء ايضا فى هيئة دستور الاغذية فى نطاق المنطقة الجغرافية لافريقيا.

وظائفها : تزاول اللجنة التنسيق العام فى اعداد المواصفات القياسية المتعلقة باقليم افريقيا كما تزاول اية مهام اخرى تكلفها بها هيئة دستور الاغذية.

اللجنة الاقليمية للتنسيق فى اسيا التابعة لمنظمتي الاغذية والزراعة والصحة العالمية

١- العضوية

- عضوية اللجنة متاحة لكل الدول الاعضاء والاعضاء المنتسبين بمنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ، الاعضاء ايضا فى هيئة دستور الاغذية.

٢- مهامها :

- تحديد المشكلات والحاجات الخاصة بالاقليم فيما يتعلق بالمواصفات الغذائية ومراقبة الاغذية.
- العمل على تقوية البنى الاساسية لمراقبة الاغذية.

- تقديم اقتراحات لهيئة دستور الاغذية عن تطوير مواصفات عالمية لمنتجات ذات فائدة للاقليم بما فى ذلك المنتجات التى تعتبرها اللجنة ذات امكانية تسويقية دولية فى المستقبل.
- تطوير المواصفات الاقليمية للمنتجات الغذائية المتداولة بشكل كلى او شبه كلى فى التجارة ضمن دول الاقليم.
- استرعاء اهتمام الهيئة لاية ناحية من عمل الهيئة تكون ذات اهمية للاقليم.
- العمل على تنسيق جميع الاعمال الخاصة بالمواصفات الغذائية للاقليم التى تقوم بها منظمات دولية حكومية وغير حكومية ضمن الاقليم .
- ممارسة دور "تنسيقيى" عاما بالنسبة للاقليم الى جانب اية مهام اخرى توكل اليها من قبل الهيئة.

وقد نصت خطة عمل المشروع :

١- تقوية الهيكل الفنى والتنظيمى والدولى لخدمات الرقابة على الاغذية فى القطر وفقا لاحدث التطورات التكنولوجية ، وتنسيق انشطة الاجهزة المختلفة التى تعمل فى مجالات التنمية الريفية (الزراعة) والتجارة، والصحة العامة ، والعادات السائدة فى هذا المجال.

٢- وعلى الاخص :

أ- اجراء مسح تفصيلى لخدمات الرقابة على الاغذية القائمة بوزارة الصحة والتى تطبقها الاجهزة المحلية بغرض تقديم توصيات لاعادة تنظيمها وجعلها اكثر فعالية فى التطبيق الشامل للقوانين .

ب- اسداء المشورة للحكومة فيما يتعلق بتشريعاتها الغذائية وتطبيقها.

ج - تخطيط وانشاء مختبر مركزى حديث للرقابة على الاغذية فى لوساكا واسداء المشورة للاجهزة المحلية فيما يتعلق بانشاء المختبرات اللازمة لها.

د - اسداء المشورة للحكومة بشان اعداد مواصفات قياسية لشتى انواع الاغذية المستوردة والمنتجة محليا.

هـ- تدريب الموظفين الفنيين من مواطنى زامبيا فى مجال تحليل الاغذية - فيزيائيا وكيميائيا وميكروبيولوجيا - واعداد تقارير المختبرات.

و - اعتماد الطرق المناسبة لاخذ العينات وتحليلها.

وتطلب المشروع الذى بدا فى مايو/ ايار ١٩٧١ الاستعانة بخدمات اربعة خبراء عاملين وخبيرين منتسبين واثنين من الاستشاريين فى مجال التحليل الكيماوى

والميكروبيولوجى للاغذية واعداد مشروع قانون الغذاء ولوائحه ، والتفتيش على الاغذية ، والتدريب ، والتطوير الشامل لجهاز الرقابة على الاغذية.

وتم اصدار قانون شامل للاغذية والعقاقير ، واعدت اللوائح التنفيذية اللازمة لوضع مواصفات قياسية للاغذية ووضع قيود على مضافات الاغذية وبقايا مبيدات الافات ، كما تم انشاء مختبر مركزى مجهز تماما لاختبار الاغذية والعقاقير. واتخاذ التدابير لتدريب الموظفين.

وتم اختيار ثلاثة كيمانيين وصيدلى من خريجى الجامعات الزامبيين لتدريبهم على مستوى الدراسات العليا فى المملكة المتحدة واستراليا. وبالاضافة الى ذلك ، تم تدريب عدد اخر من الخريجين الجدد فى موقع المشروع فى لوساكا الى جانب تدريب الفنيين فى المختبرات.

ولحسن الحظ ، انه كان لدى زامبيا مفتشون ميدانيون فى مجال الصحة العامة يتمتعون بالمقدرة على جمع العينات واداء غير ذلك من مهام التفتيش التى ينص عليها القانون الجديد. وتضمنت الخطط اعداد دليل مفصل للمفتشين للاسترشاد به فى عملهم وحضر مفتشو الصحة العامة بعد تخرجهم دورة دراسية اخرى فى التفتيش على اللحوم وغيرها من الاغذية وحصلوا على شهادات من هذه الدورة الدراسية.

ملحـــق رقـم (٢)

تأثير نقص المحاصيل و وفرتها على أسعار الحبوب بمراعاة نتائج جولة أوروغواي و بدونها [١]

	القمح	الأرز	الذرة	الدخن /الذرة الرفيعة	حبوب أخرى
محاصيل بمتوسطات عادية (٨٩/١٩٨٧ = ١٠٠)					
خـط الأســاس (٢٠٠٠)	٩٧	١٠٧	١٠٣	١٠٥	٩٨
جولة أوروغواي (٢٠٠٠)	١٠٤	١١٥	١٠٨	١١٠	١٠٥
فشل المحاصيل (النسب المئوية للتغير بما يزيد على الأسعار العادية للمحاصيل)					
خـط الأســاس (٢٠٠٠)	+٨ر٢٥	+٥ر٥٠	+٣ر٢٤	+٥ر٢٩	+٥ر٢٤
جولة أوروغواي (٢٠٠٠)	+٠ر٢٥	+٤ر٥٠	+١ر٢٤	+٥ر٢٩	+٨ر٢٤
وفرة المحاصيل (النسب المئوية للتغير بما يقل على الأسعار العادية للمحاصيل)					
خـط الأســاس (٢٠٠٠)	-٦ر١٩	-٨ر٣١	-٤ر١٨	-٠ر٢٠	-٤ر١٨
جولة أوروغواي (٢٠٠٠)	-٢ر١٩	-٣ر٣١	-٥ر١٨	-٠ر٢٠	-١ر١٨

(١) جرى إفتراض حدوث نقص عام (و وفرة في المحاصيل) بنسبة في المائة دون (و فوق) المستويات العادية في عام ١٩٩٩م ، و حسبت تأثيرات ذلك على الأسعار في عام ٢٠٠٠م .

ملحـــف رقـم (٣)

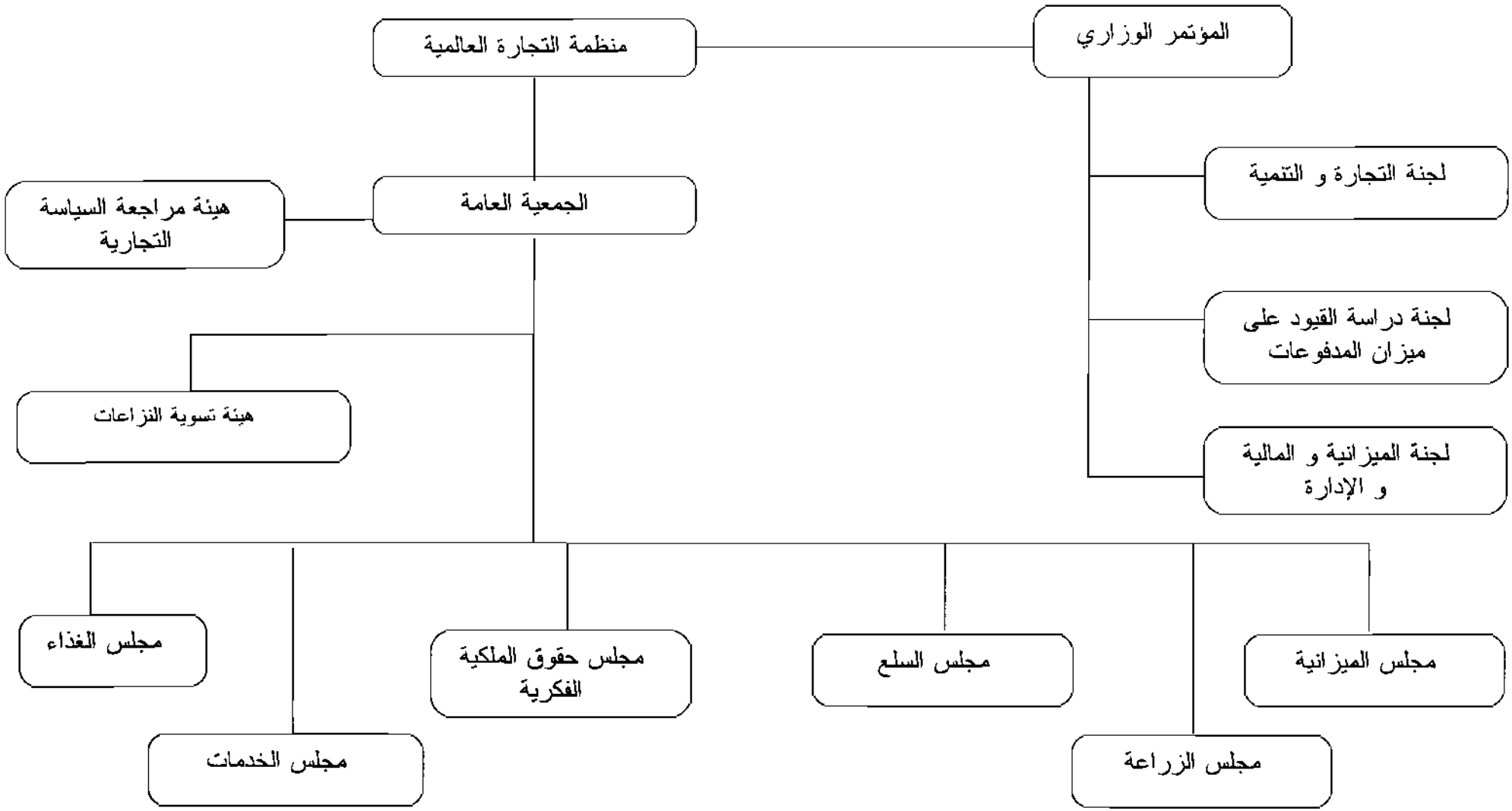

بنية منظمة التجارة العالمية

مطبعة آوال